

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)



www.dohainstitute.org

دراسة

العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (٥-٥-٥)

محمد جمال باروت

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

العقد الأخير في تاريخ سورية:	
جدلية الجمود والإصلاح (٥-٥-٥)	
١ اللاعبين الاجتماعيون-السياسيون: الاتجاهات والأدوار والمواقف	
١ السلطة الفعلية والسلطة الرسمية	
٦ ٢- ظاهرة المؤتمرات واتضح خطوط المعارضة	
٦ الاجتماع التشاوري:	
٧ المستقلون: "المثقفون" أو "مؤتمر سميراميس"	
٧ ج- المعارضة التقليدية المنظمة:	
١٠ اللاعب العشائري والقيادات التقليدية:	
١٢ "الفيسبوكيون" والتنسيقيات الافتراضية و الافتراضية- الميدانية، والمراسلون الميدانيون (ثورة اليوتيوب)	
١٩ ٥- الفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة: الموقف المحافظ من حركات "أهالي البلد"	
٢٣ خمول المدينتين المليونيتين وسلبيتهما تجاه حركة الاحتجاجات: نظرة مقارنة	
٣٠ ريف حلب: وقفة "مجهرية" عند تظاهرات مدينة الباب:	
٣٣ إشكالية الانتقال الديمقراطي في مجتمع مركّب الهوية: مشاهد كلية	
٤٠ مشاهد احتمالية كلية بين التمزق والتسوية التاريخية	
٤٠ ميزان القوى الجديد	
٤١ التسوية التاريخية: تطابق التفاهم السياسي مع التفاهم الوطني	

اللاعبون الاجتماعيون-السياسيون: الاتجاهات والأدوار والمواقف

يُقصد باللاعبين الاجتماعيين-السياسيين الفاعلين المؤثرين على خلفية عوامل معقدة في منظومة اشتغال ديناميكية عملية التغيير الاجتماعي الحادة الجارية في سورية، أي في منظومة علاقاتها؛ ذلك أنّ كل ديناميّة علاقة اجتماعية تتجاذب بالضرورة في إطارها القوى اللاعبة أو المؤثرة، وتتغير فيها أوزان القوة الاجتماعية، وتبرز فيها مصادر جديدة لهذه القوة. وتتسم هذه العلاقة بالتحوّل، فهي لا تقبل تمطيّاً ثابتاً أو خطأً أحادياً لها. وتشتدّ حركيتها في مراحل التغيير الاجتماعي الحادة التي تتطوي على عملية انتقال من بنية اجتماعية-اقتصادية-سياسية معيّنة أخذت تتآكل وتتهار، إلى بنية جديدة. وسنقارب هنا اتجاهات اللاعبين-الفاعلين الذين لعبوا دوراً مؤثراً معيّناً في مجرى عملية التغيير الاجتماعي، وفي منظومة اشتغالها، والذين تعيد تلك العملية صياغة أدوارهم وإعادة تعريفها من جديد، كما تبرز أدوار فاعلين اجتماعيين آخرين بازغين، لم يبرز دورهم من قبل، أو أنّ عملية التغيير قامت بتخليقهم.

السلطة الفعلية والسلطة الرسمية

تتسم النظم التسلطية عموماً بازدواج السلطتين الفعلية والرسمية، ففي حين تمثل القيادات الأمنية والعسكرية عموماً السلطة الفعلية، فإنّ الأدوات الحزبية والسياسية تمثل نوعاً من السلطة الاسمية التي تحكم باسمها السلطة الفعلية. وتتمثل ديناميّة ذلك في أن السلطة الأمنية-العسكرية لا تستطيع أن تحكم دون غطاء سياسي مدني إلا في حالات الدكتاتورية العسكرية العارية. ويبرز ذلك بشكلٍ نموذجي في سورية، ولكن بشكلٍ شديد التعقيد ولا يقبل أيّ تبسيط، وبالتالي بوضعيةٍ مختلفة، هي وضعية السلطة الاسمية كطاء سياسي أدواتي للسلطة الفعلية، إذ أن من ينتج كوادرات السلطة الاسمية وممثليها في كافة الأجهزة السياسية والتمثيلية والإدارية-من المختار إلى الوزير- هو بدرجةٍ أساسية السلطة الفعلية، لكن هذا لا ينفي سلطات السلطة الاسمية بعد أن يتم تركيبها، وإنما المقصود أن السلطة الفعلية هي التي تتخذ القرارات الأساسية⁽¹⁾. ومن الناحية الشكلية، تجري الأمور في المحافظات وفق الطريقة التالية: تتراأس السلطة الاسمية (أمين فرع

¹ حدثت عملية تغيير نسبي في إنتاج السلطة من خلال عودة الحزب إلى الانتخابات، وشرع بالفعل في انتخابات حزبية من القاعدة وحتى مستوى قيادة فرع، أشرفت عليها لجان حزبية خاصة حلّت مكان قيادات فروع الحزب التي تم حلّها. وحين اندلعت أولى الحركات الاحتجاجية كانت عملية الانتخابات لا تزال مستمرة.

(الحزب) السلطة الفعلية، وكل شيء خاضع في حال السير العادي للأمر إلى التصويت، وفي التصويت تمتلك السلطة الفعلية "التابعة" ثلاثة أصوات بينما تملك السلطة الاسمية "القائدة" صوتاً واحداً. إن من يتحكم في القرارات الأساسية هو السلطة الفعلية، وحسب نوعية هذه القرارات. ويؤدي ذلك إلى جعل السلطة الاسمية ملحقاتاً للسلطة الفعلية؛ فالسلطة الفعلية أقرب ما تكون إلى سلطة أمنية-عسكرية تعيد إنتاج سلطة اسمية تابعة لها. وهذه هي في خلاصة مكثفة حكاية "قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع" التي كانت قد دخلت في مرحلة التآكل حتى قبل اندلاع حركات الاحتجاجات. لكن هذا لا يعني أن السلطة الاسمية سلطة شكلية، فهي شريك ولكن على قاعدة المرتبة الثانية. ولهذا، قد يحدث أحياناً توتر بين رأس السلطة الاسمية وبين بعض قادة السلطة الفعلية. وكان ذلك يحدث كثيراً في مرحلة الرئيس الراحل حافظ الأسد^(٢). ويحدث تلقائياً أو في حالة تنافس وصراع؛ فلقد كان مشهوداً مثلاً أن العماد حكمت الشهابي هو عضو في السلطتين الاسمية (القيادة القطرية) والفعلية (الجيش والاستخبارات)، لكن سقف علاقته كان مع الرئيس فقط وليس مع أي من أركان السلطتين.

ليست السلطة الفعلية كياناً شديد التماسك، بل هو قابل للاختلال والتباين وحتى التناقض والاستقطاب. وحين يحدث الاختلاف والتباين داخل السلطة الفعلية تستعيد السلطة الاسمية دورها، وتزاوله من خلال موازين القوى القائمة أو الجديدة. يعني ذلك أن الانقسام الحقيقي لا يمكن أن يظهر على مستوى السلطة الاسمية إلا إذا ما حصل ابتداءً في السلطة الفعلية، ويعامل استدعاء انقسامات السلطة الفعلية لغطاء السلطة الاسمية، وليس بعوامل مبادرة السلطة الاسمية. ولكن حينئذٍ، يمكن للسلطة الاسمية أن تطوّر فعاليتها في لجة التناقضات. وفي تاريخ العقود الثلاثة الأخيرة، عرفت السلطة الفعلية في سورية هذا الانشقاق (أواخر ١٩٨٣ - آذار/مارس ١٩٨٤) إبان محاولة رفعت الأسد (قائد "سرايا الدفاع") الاستيلاء على السلطة. وانقسمت المؤسسة أو السلطة الاسمية الحزبية لفترة مؤقتة في ضوء انشقاق السلطة الفعلية، وليس في ضوء مبادرتها. أما في العقد الأخير، ولا سيما بعد حسم الصراع بين الرئيس ونائبه عبد الحليم خدام، وفشل محاولة "ترويكاً" رفيق الحريري واللواء

^٢ تتحكم شخصية أمين الفرع، وقوة موازينه أو "دعمه" كما يقال بالمصطلحات السورية، في مشكلات الصراع الداخلي. حدث هذا عدة مرات، وبشكل متواتر بين بعض رؤساء فروع الأمن وأمناء أو بعض أعضاء قيادات فروع الحزب. وحين كانت تدب الفوضى، فإن الحل يتمثل في حل القيادات. حدث مثلاً في اللاذقية إبان مرحلة الرئيس الراحل حافظ الأسد صراع بين رئيس السلطة الاسمية وهو أمين الفرع وبين بعض قادة السلطة الفرعية، وانشقت اللجنة الأمنية الفرعية، ووصل الأمر إلى درجة توزيع منشورات. وكان ردّ الرئيس الأسد هو إقالة الجميع، وإبقاء المدينة عدة شهور دون لجنة أمنية قيادية.

غازي كنعان ونائب الرئيس عبد الحليم خدام السيطرة على القرار، في نهاية عصر الرئيس حافظ الأسد^(٣)؛ فقد تمتع الرئيس بشار الأسد، ولاسيما في فترة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، بسلطات "مطلقة" تُتيحها صلاحياته الدستورية في نظام رئاسي واسع، وخضعت السلطان الفعلية والاسمية له. وكان بإمكانه أن يفعل ما يريد بأركان السلطتين الفعلية والاسمية في حال قرّر ذلك. وقام الرئيس بشار الأسد بإخضاع السلطة الفعلية إلى معايير لم تألفها قط، وكيفها رغماً عنها مع ما يراه. إن الجنرال الذي كان يقول في أول العام ٢٠٠٠: "نحن أتينا به" بات يرتجف أمامه ويخضع إلى رحمته بعد سنواتٍ قليلةٍ فقط. وبات ضباط الأمن الكبار خاضعين للمساءلة والعقاب. لكن السلطة الفعلية استعادت دورها وقوتها في التحكم في قرار الرئيس نفسه، وإيقاعاته بعد اندلاع الأحداث، وتمكّنها في ضوء نظرية "المؤامرة" من إرجاء الحلّ السياسي إلى حين إنجاز مهام الحلّ الأمني. لقد انزلت موازين السلطة إلى السلطة الفعلية.

بذلك استعادت سيطرتها الفعلية على السلطة في مجالها على الأقل، وسط تبايناتٍ داخلية حول طريقة "إدارة الأزمة"، لكن هذه التباينات لم تترق قطّ حتى الآن إلى مرتبة انقسامات تؤثر في تعديل مراكز القوى، وتفرض قواعدً جديدةً لمعالجة الأزمة. وعملت السلطة الفعلية هنا كسلطة ذات استقلال. وهكذا كانت تطلق الرصاص على المتظاهرين، بينما يوجّه الرئيس بعدم استخدام الرصاص، وتحميل كل من يقوم به المسؤولية. كما اعتقل حسن عبد العظيم وبعض أركان حزبه بينما كان الرئيس يُجري اتصالاتٍ حواريةً جانبية معه، وتمت إقالة أحد رؤساء أجهزة الأمن المحليّة لتسببه في مجزرة لم يكن هناك أيّ مبررٍ لها ولكن جهازه أو السلطة الفعلية أعادته إلى منصبه. كما عقد مؤتمر الحوار الوطني "التشاوري" برئاسة نائب الرئيس وبإشرافٍ من لجنة شكّلها الرئيس، في حين يصفه أحد قادة المنظمات الذين يرتبط ولاؤهم مباشرةً بمراكز القوى المسيطرة بالمؤتمر "التأمري". وبين من يسمح بعقد اجتماع للنواب المستقلين وبين من يمنعه، ويقطع عنه الكهرباء، إلخ. فهذه "النتارات" تشير إلى احتمالات تحوّل الخلاف إلى انقسامٍ في الجهاز السوري الحاكم في لحظاتٍ معيّنة.

وبشير ذلك إلى أنّ الأمر يتعدّى حدود توزيع الأدوار إلى التباين والتجاذب فيما بين مراكز القوى الجديدة. وبهذا الشكل كانت الفترة المحددة بعشرين يوماً تقريباً (٢٥ نيسان/أبريل-١٥ أيار/مايو ٢٠١١) لإنجاز

^٣ من حواراتٍ متعددةٍ أجراها الباحث في أوقاتٍ متفرقةٍ مع عزمي بشارة.

المرحلة الأمنية، قد طالت وتستمر حتى اليوم. ولم يتم الانتقال إلى المرحلة السياسية عبر صيغة مؤتمر الحوار الوطني؛ وتحولت التظاهرات السلمية إلى اضطراباتٍ داميةٍ في معظم الحالات، كما دفعت في الوقت ذاته مجموعاتٍ محليةً في بعض المناطق إلى التسلح الذاتي أو بواسطة الاستيلاء على بعض مستودعات أسلحة الجيش نفسه، وهذا ما حدث في منطقة جسر الشغور وجبل الزاوية.

اتّسمت الأجهزة السياسية-الأيدولوجية الأساسية للسلطة في إطار أولوية الحلّ الأمني، ثم امتداده خارج مهلة العشرين يوماً، بالجمود أو بالأحرى بوضعها خارج الأحداث. فتمّ "تحييد" الحزب (البعث) -الذي يمتلك عضويةً مسجّلةً كبيرةً يصل تعدادها إلى ١,٨ مليون عضو- عن "الصراع". وفي أواخر أيار/مايو فقط، أي بعد مرور نحو ثلاثة شهور ونيف على اندلاع حركة الاحتجاجات والتظاهرات والانتفاضات في المجتمعات المحلية، ظهر الأمين القطري المساعد للحزب أول مرّة في اجتماع بجامعة دمشق ليكشف عن الاتجاهات المحافظة المعارضة أيّ إصلاحاتٍ حقيقيةٍ محتملة^(٤)، كما تمّ "تحييد" الجبهة الوطنية التقدمية بصورةٍ كاملةٍ، وبرز بشكلٍ مكشوفٍ أنها تشكّل مع حزب البعث ما يمكن تسميته بـ"حزب الواحد ونصف".

جمّدت هذه الوضعية المعقّدة إمكانية تحقيق نمط من أنماط التحول الديمقراطي، وهو شكل "التحول من أعلى" المعتاد في حالات الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية الحادّة. وهو نمط محتمل وممكن، وقد وقع تاريخياً، فلقد اتسم العدد الأكبر من حالات الديمقراطية في الموجة الثالثة للديمقراطية بهذا الشكل من التحول، أي عبر مبادرة النظام^(٥). وفيما عدا الموجة الديمقراطية الأولى (١٧٨٩-١٨٤٨)، لم تقم الديمقراطية من خلال ثوراتٍ، وإنما من خلال عمليات إصلاحٍ طويلةٍ من أعلى، وقد تخلّلت بعض حالات الإصلاح أو افتتحتها انتفاضات عنيفة حول قضايا أخرى^(٦).

^٤ قال الأمين القطري المساعد محمد سعيد بخيتان، والمنتمي مهنياً إلى المؤسسة الأمنية أكثر من انتمائه إلى المؤسسة الحزبية، في اجتماع مع الكوادر الحزبية بجامعة دمشق: "نحن قرّرنا إبعاد الحزب عن المواجهة منذ بدايتها، كي نحافظ على تماسك المجتمع كونه يضم بعثيين وغيرهم، وتركنا دور الحزب للحوار والتواصل". قارن مع تقرير جريدة "الوطن" (السورية) عن اللقاء، ٢٠١١/٥/٣١.

كان الأمين القطري المساعد حين عقد هذا الاجتماع أشبه ما يكون برئيس حكومة تصريف الأعمال في النظم البرلمانية، إذ كانت القيادة القطرية مطروحةً لتغيير جذري في انتظار انعقاد المؤتمر القطري الوشيك، وبدلاً من أن يستدعي الأمين القطري والقيادة القطرية للجنة المركزية أو تجري انتخابات المؤتمر القطري خلال أسبوع، تم إبعاد الحزب عمّا يجري.

^٥ جيل، ديناميات السيرة الديمقراطية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٢.

^٦ بشارة، في المسألة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

كي يكون استخدامنا لفكرة بشارة واضحاً، فإننا نستخدمها على سبيل المعلومة الأكاديمية، بينما يرى هو نفسه أن هذا مفهوم في التاريخ الأوروبي لكن التسويات بين قوى غير ديمقراطية في النظم العربية حول الإصلاح أو التحول الديمقراطي تمخض عن نظم تسلطية جديدة، وتمخض عن انحطاط إلى ما دون الدولة في تسويات قوى ديمقراطية في العراق المحتل. في هذه الحالات وحالات أخرى، تسود المسألة العربية التي تؤدي إلى أزمة شرعية وإعاقه تبلور الهوية الوطنية، يفترض عدم اعتبار التحول الذي يتم بغير ديمقراطيين تحولاً ديمقراطياً، وأن لا ديمقراطية دون ديمقراطيين.

ووفق مفهوم "تكاليف الفرصة الضائعة"، دفع البطء السياسي والمؤسسي، واتخاذ القرارات الانتقائية والجزئية بشكلٍ متأخّر -بعد أن فقدت فعاليتها في تهدئة الأزمة- الشارع إلى إطلاق شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"^(٧). اتّضح بعد عملية درعا، أنّ العملية لن تكن محدودةً فيها بل ستشمل كافة المناطق الأساسية التي تجري فيها التظاهرات. هكذا امتدّ مسلسل "الفتوحات الداخلية" ليصل إلى البوكمال في أقصى الشمال الشرقي على الحدود السورية-العراقية.

حدث خلال هذه العملية تحوّل جديد تمثّل في خطاب الرئيس بشار الأسد في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١. وتمثّل جوهر التحول في اعتراف السلطة أوّل مرةً بالجوهر السياسي الشامل للأزمة، والتحوّل من سياسة رمي التنازلات الجزئية والانتقائية إلى سياسةٍ تقوم على عقد مؤتمر للحوار الوطني، ووضع تصوّر برنامج زمني خلال شهرٍ معدودٍ تنجز فيها بعض القوانين الأساسية، ويمكن أن يفضي إلى إمكانية تعديل الدستور القائم، وإلغاء المادّة الثامنة منه، أو حتى إلى عقد جمعيةٍ تأسيسيةٍ تضع دستوراً جديداً للبلاد. وعلى الرغم من أنّ الاستراتيجية الأمنية قد تواصلت دون هوادهٍ، وأفرغت هذه الوعود من مصداقيتها، إلا أن مؤشرات بروز ديناميةٍ جديدةٍ هي الدينامية السياسية قد بدأت في الظهور. وتمحور الصراع اللاحق حول مضامينها وحدود الإصلاحات فيها، ومواقع القوى الاجتماعية-السياسية المختلفة منها، أو حول قواعد اللعبة السياسية-الاجتماعية الجديدة، وربما ستشهد تحوّل التباين داخل أجهزة النظام حول إدارة الأزمة وسقف حلّها سياسياً، ويزور بوادر انقسام قد تتطوّر أشكاله. والواقع أنّ احتمالات الانقسام ستبرز في حالةٍ واحدةٍ فقط، وهي محاولة الدخول في عملية سياسية جديدةٍ تحتمل عقد جمعية تأسيسية منتخبةً دستوراً جديداً للبلاد.

^٧ كان هذا الشعار في البداية وطيلة شهر تقريباً أقرب إلى ردّة الفعل على ذلك البطء مما كان يعنيه. وحتى العديد من القوى والشخصيات السياسية كانت لاتزال تدافع حتى يوم الجمعة العظيمة وقبل عملية درعا عن عملية إصلاح بقودها الرئيس نفسه، وتنجز التحول الديمقراطي بأقلّ الكلف كبديلٍ من عدم واقعية" و" عقلانية شعار" إسقاط النظام" وتفهم منه وسيلة ضغط وليس ما يعنيه حرفياً. وقد تبنت عدة تنظيمات هذا الموقف مثل التجمع الوطني الديمقراطي الذي يمثل مركز الثقل في الأحزاب السورية المعارضة، وكذلك مثلاً موقف تجمع اليسار الماركسي في سورية (تيم)، قارن مع نشرة المسار، العدد(٢٨)، نيسان/أبريل ٢٠١١، حيث يرى "التجمع" الذي يضم ناشطين حزبيين يساريين وديمقراطيين اجتماعيين شبه محترفين، ولهم قواعدهم في أوساط الشباب "لا يريد المعارضون الوطنيون الديمقراطيون السوريون هذا المسار، بل يريدون إصلاحاً تبادراً له السلطة، وتدعو له المعارضة منذ زمن طويل، لأنهم يعتقدون أن إصلاح الداخل هو الطريق الوحيد لقطع الطريق على أجنادات الخارج"، ص٢، كما أن العديد من المنظمات السياسية الأخرى تتوافق مع هذا المنظور. ويرى المناضل السياسي والحقوقى في حركة حقوق الإنسان أكثم نعيسة أن شعار "إسقاط النظام غير مطروح" وأن "المقصود به الضغط" (تعليق أكثم نعيسة، أخبار الجزيرة، نشرة الساعة الثانية من ظهر يوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ - مصدر سماعي).

٢ - ظاهرة المؤتمرات واتضاح خطوط المعارضة

بدءاً من تاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ ارتفعت وتيرة نشاطات المعارضة السورية. وخلال شهرٍ واحدٍ برزت الخطوط الأساسية لخارطة القوى التي حضرت على المسرح، وهي القوى السابقة نفسها في إطار موسّع. وينحصر قوامها الأساسي في "التجمع الوطني الديمقراطي" و"إعلان دمشق" و"الإسلاميين"، إضافةً إلى "المتقنين المستقلين" (اجتماع سميراميس).

الاجتماع التشاوري:

عقد اللقاء التشاوري للحوار الوطني في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١١، ودعت إليه لجنة الحوار الوطني التي شكّلها الرئيس بشار الأسد. ويمثل هذا الاجتماع رؤية السلطة لحدود الإصلاحات السياسية على أن تتم بقيادتها، وعبر مؤسّساتها. وهو ما يفسّر أنها تشكّلت بطريقةٍ تعكس هذه الخطة، إذ يتألف أعضاؤها من حزبيين ومستقلين برئاسة نائب رئيس الجمهورية. وينتمي الحزبيون كافةً إلى أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية "الحاكمة"، فيما لم يحضر الاجتماع أيّ عضو معارضٍ أو يقع في فضاء المعارضة. وبالتالي كان المستقلون في اللجنة ينتمون في الواقع إلى "منازل" الجبهة. وقد عقد كاجتماعٍ تشاوري يمهّد لاجتماعٍ أشمل، تحت عناوين التلازم بين «النظام السياسي التعددي الديمقراطي» في المجتمع السوري و«الحرية والسلم الأهلي»، والعمل على «انتقال سورية إلى دولةٍ تعدديّة ديمقراطيةٍ يحظى فيها جميع المواطنين بالمساواة»، واعتبار المؤتمر ثمرة «التضحيات الجسام التي قدّمها الشعب السوري من دم أبنائه مدنيين وعسكريين»^(٨).

وقسمت أشغال المؤتمر على أساس ثلاث مجموعاتٍ متساويةٍ هي: مجموعة الجبهة الوطنية التقدمية، وأحزاب المعارضة، والمستقلون. وشارك فيه نحو ١٨٠ من أصل ٢٤٠ مدعواً. وقد قاطعته قوى المعارضة ومتقفو اللقاء التشاوري (سميراميس)، ممّا جعل غالبية الحضور من البعثيين والجهويين. وتمّ تحريض حركة الاحتجاجات ضد المؤتمر تحت اسم "جمعة رفض الحوار"، بينما ارتابت القوى التقليدية السلطوية فيه،

^٨ الوطن، ٢٠١١/١١/٧. وفي تصريحات أدلى بها لـ«الوطن» بعد انتهاء جلسة العمل الأولى، اعتبر عضو مجلس الشعب محمد حبش أن اللقاء التشاوري سيخفف من حدة الاحتقان في الشارع؛ في حين دعا ممثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين قنري جميل الشارع إلى «توجيه صفوفه والمشاركة في الحوار الوطني»، لكنه ربط استمرار التظاهر بوجود «مطالب مشروعة». بدوره، شدّد الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري الموحد حنين نمر على أن سورية «بحاجة للجميع» وتستطيع «استيعاب كل الآراء والاتجاهات»؛ معتبراً أن العملية السياسية الهامة الجارية حالياً «ستفرز بين من يريد الإصلاح فعلاً ومن لا يريد الإصلاح». وركزت مداخلات أغلبية الحضور على توجيه انتقادات حادة للأجهزة الأمنية وأسلوب عملها مطالبية بإنهاء سيطرتها على البلاد. واتهمت المداخلات القائمة حالياً بـ«الهيمنة بشكل دائم» على القرار وفق تعبير المفكر طيب تيزيني، قبل أن يعتبر أن تأسيس المجتمع السياسي يتطلب «تفكيك» الدولة الأمنية التي حملها المسؤولية عما تشهده سورية من أحداث على خلفية ممارساتها «التعسفية».

وحاولت أن تعرقل سير عمله، بقطع تغطية مجرياته على التلفزيون السوري، ورفض تعديل المادة الثامنة من الدستور. ووصفه المتطرفون السلطويون المعادون للإصلاح بـ"الاجتماع التأمري". وفي إطار عملية الرفض هذه، جرت حملة توقيعاتٍ من قيادة المنظمات الشعبية التي تمثل أذرع الحزب في اختراق المجتمع، ووجهت إلى القيادة القطرية برفض تعديل المادة الثامنة من الدستور^(٩).

المستقلون: "المتفقون" أو "مؤتمر سميراميس"

على مستوى من يمكن تسميتهم بـ"المستقلين"، عقدت في الداخل عدّة اجتماعات ومؤتمرات كان من أبرزها "اللقاء التشاوري للمتفقين السوريين" (مؤتمر سميراميس بدمشق في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١١)^(١٠)، الذي أحدث ضجةً كبيرةً لأنه أوّل اجتماعٍ من نوعه يُعقد في دمشق، ويضم شخصياتٍ معروفةً معارضةً ذات تضحياتٍ ومصداقية. ومن بين اجتماعات المستقلين الأخرى التي كان لها صيتٌ اجتماع "المبادرة الوطنية من أجل سورية" (٣ تموز/يوليو ٢٠١١) الذي حاولت السلطات الأمنية أن تمنع انعقاده، ولم يتمكن من إصدار أيّ بيانٍ ختامي^(١١). واجتماع "مبادرة البرلمانين المستقلين من أجل سورية حديثة" (٣ تموز/يوليو ٢٠١١) الذي شارك فيه (٧٠) برلمانياً سورياً (أعضاء مجلس الشعب)^(١٢).

ج- المعارضة التقليدية المنظمة:

ويمكن تصنيفها وفق تمركزها إلى "معارضة الخارج" و"معارضة الداخل". وقد أخفقت محاولات توحيدها في جسم تنظيمي اتحادي واحد، وبرز اصطفاؤها حول ثلاثة أقطاب يدور في فلك كلٍّ منها عدد من الشخصيات والتجمّعات، وأبرزها قوى "إعلان دمشق" و"الإخوان المسلمون" و"التجمع الوطني الديمقراطي". وكان من أبرز المؤتمرات التي عقدتها المعارضة في الخارج المؤتمرات التالية: "المؤتمر السوري للتغيير" بأنطاليا -تركيا-

^٩ مقابلة شخصية أجراها الباحث في الدوحة مع حسين العودات في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١.
^{١٠} دان "ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة" الذي يتمركز الناطقون باسمه في الخارج في بيان له في ٢٦ حزيران/يونيو المؤتمر عشية انعقاده واعتبروه "التفافاً" على "الثورة السورية"، وأنه "من صنع النظام السوري، ولا يمت بصلة لقوى الثورة الشبابية والمعارضة الوطنية السورية". ودعا الائتلاف إلى عقد "المؤتمر العام للثورة السورية" بمشاركة ممثلين عن قوى الثورة الشبابية والأحزاب والتيارات والحركات الوطنية السورية". قارن مع نص البيان على موقع أخبار الشرق القريب من الائتلاف على الرابط:

http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=٨٠٦٧:---q---q-----&catid=٧٨:civil-society-releases&Itemid=٧٩

^{١١} برزت مظاهر ازدواجية السلطة من خلال موافقة نائب رئيس الجمهورية رئيس اللجنة الوطنية للحوار الوطني رسمياً على عقد اجتماع "المبادرة الوطنية من أجل سورية" في ٣ أيار/مايو في فندق سميراميس، بينما حاولت عناصر أمنية أن تُحول دون ذلك، فاقترح المجتمعون القاعة، وعقدوا اجتماعهم من دون إنارة أو أيّ خدمات، الوطن ٢٠١١/٧/٤. وبسبب الفوضى التي دبّت في المؤتمر لم يتمكن المؤتمر من إصدار بيان ختامي، فغدا في حكم المخفق.

^{١٢} انظر تقريراً عن بعض مجريات المؤتمر في جريدة "الوطن" (السورية) على الرابط التالي: <http://alwatan.sy/newsd.php?idn=١٠٤٤٦٣>

(١) حزيران/يونيو ٢٠١١)، وهو أول مؤتمرٍ عقدته المعارضة السورية في الخارج^(١٣) وشكّلت أطراف إعلان دمشق قوّته الديناميكية التي تعكس ائتلافاً عريضاً بين عدّة قوى وشخصياتٍ سوريةٍ ديمقراطيةٍ وإسلاميةٍ، عربيةٍ وكرديةٍ^(١٤)؛ و"مؤتمر بروكسيل للمعارضة الوطنية" (٤-٥ حزيران/يونيو ٢٠١١)، والذي يعتبر تطويراً للقاء إسطنبول (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١)، ومثّلت جماعة الإخوان المسلمين إحدى أهمّ القوى التي رعت انعقاده^(١٥). ثم عقد "مؤتمر الإنقاذ الوطني" في إسطنبول (١٦ تموز/يوليو ٢٠١١). وقد مهّد هذا المؤتمر لعقده بإصدار وثيقة "إعلان مبادئ وطنية" لرؤية مستقبل سورية صادرة عن الدّاعين إلى مؤتمر الإنقاذ الوطني (٣ تموز/يوليو ٢٠١١)^(١٦)، وسبقه عقد "مؤتمر علماء المسلمين لنصرة الشعب السوري" (١٣ تموز/يوليو ٢٠١١)، الذي حضره الحقوقي السوري البارز والمعتقل السابق ودينامو مؤتمر الإنقاذ الوطني هيثم المالح^(١٧).

^{١٣} يعتبر هذا المؤتمر الأول إذا ما اعتبرنا أن مؤتمر إسطنبول (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١) كان اجتماعاً تشاورياً بين المعارضين السوريين في الخارج وبين ممثلي منظمات تركية غير حكومية رعت هذا المؤتمر.

^{١٤} أعلن في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وضّم طيفاً معارضاً عريضاً امتد من «حزب الشعب» و«الإخوان المسلمون» إلى «الأحزاب الكردية» و«حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي» و«حزب العمل الشيوعي»، وأيضاً رجال أعمال مثل رياض سيف الذي وقّع على وثيقة «الإعلان» من السجن، وغالبية متقفي «لجان أحياء المجتمع المدني». وكان «إعلان دمشق» معتمداً في طرحه «التغيير»، وليس «الإصلاحي»، على تداعيات سورية كان يراهن على حصولها في دمشق بعد أن وصلت رياح بغداد (٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣) إلى بيروت (١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥). وعملياً كان الصراع في «الإعلان»، على مدى سنتين، متمحوراً حول الموقف من المراهنة على «العامل الأميركي»، وهو الذي قاد إلى إسقاط معارضي هذه المراهنة من مرشحي «الاتحاد الاشتراكي» و«حزب العمل» إلى «هيئة الأمانة العامة لإعلان دمشق» في جلسة «المجلس الوطني للإعلان» في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مما وضع البذور لانشقاق جسم المعارضة السورية إلى شقين: محمد سيد رصاص، "خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية"، الحياة، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١.

^{١٥} اتفق المنظمون الأساسيون لهذا المؤتمر على هامش مؤتمر إسطنبول الذي عُقد في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، وحضره الإخوان المسلمون بصفة فردية، على أساس أنهم يفضلون المؤتمرات التي "تحظى بمشاركة فئات أكبر من السوريين". وتم على هامش المؤتمر الاتفاق على عقد مؤتمر بروكسيل لدعم الحراك الشعبي السوري في المجالات السياسية والإعلامية والحقوقية واللوجستية؛ وعلى تأسيس "الائتلاف من أجل مواكبة الجهد الوطني للشباب داخل سوريا". شاركت في المؤتمر كتل وقوى وتجمعات مثل "الحركة الشعبية للتغيير في سورية"، و"حركة الحرية والتضامن الوطني" و"حزب الوسط السوري" و"الائتلاف الوطني لشباب الثورة" و"الكتلة الوطنية الشبابية". وهي برمتها تنظيمات غير معروفة في الساحة السورية، لكن يوجد بينها حزب كردي فاعل هو حزب الوحدة الديمقراطي الكردي "يكي تي"، وبعض الشخصيات المستقلة والعشائرية، وفداء السيد ممثل "ائتلاف صفحات الثورة السورية" على الفيسبوك التي لعبت دوراً إعلامياً وسياسياً كبيراً في حركة الاحتجاجات، وفي التفاعل بين الشباب.

^{١٦} وقع عليها أكثر من ٩٦ شخصية ينتمون إلى مختلف الاتجاهات الإسلامية والقومية، وناشطون حقوقيون، وتجمعات حركيان هما "حزب الغد السوري" و"جمع الأحرار السوريين"، وضمناً "تيار المستقبل" الكردي. وشكّل الموقعون لجنةً إداريةً برئاسة هيثم المالح لعقد المؤتمر مؤلفة من شخصيات عشائرية سياسية وحقوقية وأكاديمية هم: رئيس اللجنة التحضيرية والناطق الإعلامي للمؤتمر: الأستاذ والناشط الحقوقي هيثم المالح، وأعضاء اللجنة: المهندس غسان النجار، الأستاذ مشعل التمو، الشيخ نواف البشير، الدكتور وليد البني، السيدة منتهى سلطان باشا الأطرش، الأستاذ فداء المجذوب، الدكتور عماد الدين الرشيد. قارن مع الرابط:

http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=٨١٥٨:q-q-١٦-&catid=٦٦:syria-politics&Itemid=١١٨

^{١٧} شارك فيه ممثلون عن المنتدى الإسلامي الأوروبي برئاسة الشيخ عصام العطار (دمشق) المراقب العام السابق للإخوان المسلمين خلال الفترة (١٩٥٧-١٩٦٩) ثم مرشد تنظيم "الطلّاع" الذي أسسه بعد خروجه من الجماعة، وممثلون عن الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين ورابطة علماء أهل السنة ورابطة علماء الشريعة في دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة علماء سوريا، وعلماء أكراد وأتراك وغيرهم. وقرر رفض الحوار مع النظام. ومن أبرز الناشطين الحقوقيين الذين شاركوا فيه هيثم المالح. للاستماع إلى المداخلات استخدم الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CFC7٩CD-٠٢A٦٣-٤٧٥B-BD٩C-٥F١١٧٨٦٣٤F٧٥.htm>

كما يمكن المقارنة مع تقرير عن المؤتمر أعد من داخله، على رابط مركز الشرق العربي، الذي يديره زهير سالم أحد أقطاب جماعة الإخوان المسلمين، <http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-٦٢٦.htm>

كانت غالبية أعضاء المؤتمر من التيار الإسلامي، وقامت تحضيراته على تقدير موقفٍ يتلخّص في السقوط الوشيك للنظام، وضرورة تشكيل حكومة ظل جاهزة لاستلام السلطة حال سقوطها^(١٨). وقد حالت السلطات دون انعقاد المؤتمر بالتوازي في دمشق، فاقصر عقده على إسطنبول. لكنه لم يتمكن من إعلان حكومة ظلّ بسبب معارضة الكثيرين من أعضاء المؤتمر لارتجاليتها^(١٩). وقد عارضه "ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة" في الخارج على الرغم من مشاركته في النهاية فيه، بوصفه يرتكب "خطأً" بالقفز إلى الأمام على غرار مؤتمري إسطنبول وأنطاليا "لقطف ثمار الثورة"، و"الأخذ منها" بدلاً من "العطاء لها"^(٢٠). وواجه ما واجهته المؤتمرات الخارجية التي سبقته من انقساماتٍ تقليديةٍ في صفوف المعارضة، فانسحبت منه الأحزاب الكردية بسبب عدم النصّ على تعديل اسم الجمهورية العربية السورية إلى الجمهورية السورية، كما اعتبره بعض المشاركين نافلاً بسبب عدم انعقاد مؤتمر دمشق^(٢١).

أما المعارضة في الداخل، فقد سارعت إلى تشكيل هيئاتها، وكان من أبرزها تشكيل "هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي" (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١)، و«الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» (٦ تموز/يوليو ٢٠١١). وتستند الهيئة الأولى إلى القوى الداخلية القائمة بهذا القدر أو ذاك على الأرض، وقد ضمت في إطار ائتلاف جبهوي واسع تسع قوى قومية عربية ويسارية وماركسية بما فيها قوى التجمّع الوطني الديمقراطي (فيما عدا حزب الشعب)، وأحد عشر حزباً كردياً، وشخصيات من الاتجاه الإسلامي الديمقراطي، وعددًا من الشخصيات الوطنية العامة في سورية^(٢٢). أما «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» (٦ تموز/يوليو

^{١٨} اختار "مؤتمر دمشق" في ١٦ من تموز/يوليو وزراء الظل، وأضاف أنه "الآن تكون حكومة فعلية بل حكومة ظل. ستكون حكومة إقليمية، وكل وزير سيعمل بوصفه شخصية قيادية في منطقته". وقال المالح إن هدف حكومة الظل سيكون توجيه حركات المعارضة والاحتجاجات المناهضة للأسد وضمان أن يكون لدى البلاد حكومة بديلة جاهزة لما يرى أنه الانهيار الحتمي لحكومة الأسد. مراسل الجزيرة عياش دراجي من إسطنبول، قارن مع الرابط: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CFC79CD0-2A63-470B-BD9C-0F1178634F70.htm>

^{١٩} اتسم المؤتمر بالارتجال فحضره ما يزيد عن ١٥٠ عضواً من خارج المدعّين، بمن فيهم بعض أعضاء مؤتمر علماء المسلمين. وكانت الوثائق التي ورّعت على المؤتمرين فقيرة، مما جعل موقف المالح ضعيفاً، فسقطت قائمته، وتمت التسوية بأن تمّ تفويضه بتشكيل لجنةٍ بديلةٍ عن القائمة المنتخبة (محادثة شخصية أجراها الباحث في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١ مع عدة شخصياتٍ شاركت في المؤتمر).

^{٢٠} بيان وحيد صقر الناطق باسم الائتلاف في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١١، اطلع على الرابط التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=WbYmTTAP6G0>

^{٢١} قال عبيدة نحاس وهو ممثل "ائتلاف سورية الحرة"، إن مؤتمر "الإنقاذ" في إسطنبول باتت أهميته ثانويةً بعد فشل مؤتمر الداخل، وأن المؤتمر "مخيب للأمل"، وأن الاختلافات عميقة بين أطراف المعارضة التقليدية والموضوع الكردي أحدها. (عبيدة نحاس، الجزيرة نشرة العاشرة يوم ١٦ تموز/يوليو ٢٠١١ - مصدر سماعي).

^{٢٢} المنسق العام: حسن عبد العظيم، الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي. نائب المنسق العام: حسين العودات، مستقل. نائب المنسق العام (في المهجر): برهان غليون، مستقل. ١٥ عضواً في المكتب التنفيذي و٧ أعضاء في اللجنة الإدارية. وقد وقّع على وثيقتها التأسيسية في ٢٥ حزيران/يونيو أربعة أحزاب من «التجمع الوطني الديمقراطي»، وأحزاب «تيم»، وخمسة أحزاب كردية، ومتفقون ماركسيون، وليبيراليون يرفضون المراهنة على «العامل الخارجي»، مع ممثلي مدرسة الشيخ جودت سعيد الإسلامية الاعتدالية. وبالمجمل، يمكن القول إن أحزاب «هيئة التنسيق» تمثل اليسارات الثلاثة: العروبية القومية، والماركسية، والكردية (حزب عبد الله أوجلان في سورية: «حزب الاتحاد الديمقراطي: PYD»، و«يكيتي» و«الحزب اليساري الكردي» ويسار «البارتي» الممثل في حزبين) مع ليبراليين وطنيين وإسلاميين معتدلين. ولم ينضم "حزب الشعب" (جناح الحزب

(٢٠١١)، فضمت الحزب السوري القومي الاجتماعي جناح علي حيدر (جورج عبد المسيح) -الذي حاول أن يلعب منذ بداية الأحداث دوراً معيّناً من خلال نزول بعض كوادره من صيدنايا للمشاركة في تظاهرة تل منين، وكانت هذه المشاركة مهمةً من ناحيتها الرمزية السياسية بحكم أنّ المشاركين كانوا مسيحيين^(٢٣) - و"اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين" التي يقودها قدري جميل، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الثقافية والنقابية العامة، وهي نواة ائتلاف سياسي يقع سياسياً بين مؤتمرات المعارضة في الخارج وبين الجبهة الوطنية التقدمية^{٢٤}.

اللاعب العشائري والقيادات التقليدية:

برز لاعب أهلي سياسي جديد بين اللاعبين الاجتماعيين-السياسيين هو اللاعب العشائري السياسي. وتظهر في استخدام بعض رؤساء العشائر لنفوذهم في تكويناتهم العشائرية لأهدافٍ سياسيةٍ. ولقد عبّر ذلك عن تحوّل جذري في اتجاهات بعض رؤساء هذه العشائر من العمل في إطار السلطة وهيئاتها التمثيلية إلى العمل ضدها بواسطة العشيرة التي استنفرت الأحداث وفضاظة الردود الأمنية المفرطة دينامياتها الهاجعة، وعززت استعدادتها دفاعياً ضدّ "الصائل" عليها. وقد برزت قوّة ديناميّة "الفرعة" العشائرية في شكل "فرعة حورانية" في أحداث درعا التي أخذت شكل انتفاضة شعبية حورانية عامّة تقوم ديناميتها الاجتماعية على الفرعة، وفي أحداث دوما التي تطوّرت فيها الحركة الاحتجاجية إلى تضامنيّة "دومانية". كما برزت بشكلٍ نقّي في أحداث مدينة حمص وتليبيسة، حيث يتألّف نحو نصف سكان حمص من أبناء عشائر متمدينين حديثاً. كما برزت في دير الزور والبوكمال من خلال عشائر "البقارة" و"العقيدات". لكن لا يمكن التعامل مع

الشيوعي السوري-المكتب السياسي سابقاً)، على الرغم من أنه عضو في التجمع، منسجماً في ذلك مع موقف مؤسسه التاريخي رياض الترك في العمل من خلال "إعلان دمشق". قارن مع: رصاص، مصدر سبق ذكره.

^{٢٣} مقابلة شخصية أجراها الباحث مع رجاء الناصر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.

^{٢٤} تهدف الجبهة إلى رفض كل تدخل خارجي في الشأن السوري وإدانة الاستقواء بالخارج، ورفض الاستقواء على الشعب وكل أشكال الإساءة إلى المواطن السوري أو انتهاك كرامته وحريته وحصر صلاحيات الأجهزة الأمنية في حماية الوطن، ودعم الحركة الشعبية السلمية باعتبارها ضمانة الإصلاح الشامل. ومن أهداف الجبهة التي أطلقت عشية الحوار الوطني «نبذ العنف أو التعصب الطائفي أو العرقي واعتبار السلم الأهلي خطأ أحمر، وإيقاف نزع الثروة الوطنية وضرب مراكز ورموز الفساد الكبيرة واستعادة الأموال المنهوبة، وتشكيل لجنة قضائية موثوقة تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدقق في حساباتهم وأملاكهم، ومصادرة الموارد المنهوبة وتحويلها نحو التنمية الشاملة، وإعادة كل ما تم خصصته تحت شعار الاستثمار إلى ملكية الدولة». كما دعت الجبهة إلى إصدار دستور جديد يؤمن حقوق المواطنة الشاملة لجميع السوريين بغض النظر عن الطائفة أو القومية أو الانتماء الحزبي، وتلغى على أساسه جميع القوانين الاستثنائية التي تحطّ من حق المواطن في التعبير عن رأيه، وأن يعتمد هذا الدستور مبدأ التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى إصدار قانون أحزاب يضمن قيام أحزاب على أساس وطني، وإصدار قانون انتخابات جديد وعصري يحقق تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين واعتبار البلاد دائرة انتخابية واحدة». وعلى الصعيد القومي أعلنت الجبهة أنها تهدف إلى «الاستمرار في دعم حركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، والتأكيد على خيار الشعب السوري في تحرير الجولان وكامل الأراضي المغتصبة». الوطن ٧/١٠/٢٠١١

العشيرة ككيانٍ متجانسٍ في الأحداث، فلقد تعرّض تكوينها نفسه خلال القرن الماضي إلى تحولاتٍ وتغييراتٍ كبيرةٍ، جعل منها جميعاً -فيما خلا نسبةً محدودة- عشائر متحصّرة وتمدنية تقطن في المدن. كما لا يمكن التعامل مع دورها في الأحداث بشكلٍ واحدٍ، فلقد شكّلت مصدر تغذية "اللجان الشعبية" أو "الشبيحة" في بعض المحافظات، بينما شكّلت وقود الحركات الاحتجاجية في مناطقٍ أخرى.

وفي إطار الدور الاحتجاجي، برز تحوّل العديد من رؤساء العشائر أو الذين كانت رئاسة العشيرة محصورةً في عائلاتهم من مؤالين للسلطة إلى معارضين. وكان في عدادهم الشيخ عبد الإله بن تامر الملحم^(٢٥)، والشيخ محمد الشعلان (رولة)^(٢٦)، والشيخ عبد الحميد المصرب حفيد مجول المصرب^(٢٧)، والشيخ أمير دندل (عقيدات)، والشيخ نواف البشير (بقارة). ويعتبر الأخير من أكثر رؤساء العشائر تأثيراً، وقد تحوّل من عضو مجلس شعب خلال دورة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى أحد أقطاب إعلان دمشق، وعضو اللجنة الإدارية التحضيرية لمؤتمر الإنقاذ الوطني. واتّسم بنشاطه الميداني في دير الزور، وكان على رأس بعض تظاهراتها. ويتّسم تكوينه في الحقيقة بالتكوين العصري الحديث، لكنه يستخدم الإطار العشائري للأهداف السياسية^{٢٨}. وبسبب بروز دور اللاعب العشائري، خصّص منظّمو "الجمع" إحداها لما حمل اسم "جمعة العشائر".

أما اللاعب الثاني، فيتمثل في القيادات التقليدية المحلية. وقد بعثت الأزمة دورها كنوعٍ من هيئاتٍ وسيطةٍ بين السلطة ومجتمعاتها المحليّة على مستوى الأحياء والمناطق والمدن، بسبب ارتفاع طلب السلطة على دورها. وتواتر اجتماع الرئيس شخصياً مع وفودٍ تمثّلها، وإنعاشه كدور "حكّماء" بهدف احتواء حركة الاحتجاجات، وتنفيسها وتضييق رقعتها، أو التسوية بواسطتها. ولقد برز دورها بشكلٍ خاص في المدن الأعلى توتراً بتظاهراتها وبصداماتها مع أجهزة الأمن، كلّ من درعا وحماة وبانياس والبوكمال؛ حيث استعانت

^{٢٥} قارن مع مقابلة أجرتها قناة "وصال" معه:

<http://www.youtube.com/watch?v=wtlbxz39gn8&feature=related>

^{٢٦} للاطلاع على كلمته في أحد مؤتمرات المعارضة، قارن مع الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=-1AdJRuUe00>

^{٢٧} قارن مع كلمة له على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=OGt04qim7z4&feature=related>

^{٢٨} للاطلاع على بعض مداخلته اتبع الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=HSsWORbFPgk> ويشار إلى أن عدد أفراد قبيلة البكارا يبلغ بحسب البشير أكثر من ١,٥

مليون شخصاً، ينتشرون من شرق سوريا إلى غربها. وبسبب نشاطاته المعارضة، فإن البشير ممنوع من السفر -كما يؤكد- منذ ١٦ عاماً، كما تم

استدعاؤه للتحقيق خلال السنوات الأخيرة أكثر من ٧٥ مرة. قارن مع تقرير عنه على الرابط: <http://kataeb.org/News/90988>. وفي

تظاهرات "الجمعة العظيمة" في دير الزور كانت إحدى التظاهرات المبكرة تهتف: "وين النخوة يا نواف". قارن مع الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=YMbKvBoP4I&NR=1>

بها الحكومة كهيئاتٍ وسيطةٍ بينها وبين هذه المدن. وكان تأثير هذه القيادات مختلفاً، ففي حين برزت قوته من خلال الروابط التقليدية العائلية والبطركية والمهنية في الشرائح العمرية المتقدمة (أكثر من ٣٥ سنة)، فإنّ هذا التأثير كان محدوداً في الفئات العمرية الشابّة، ولاسيّما في الفئة الشابّة بحصر المعنى، وهي الفئة العمرية التي تقع بين ١٥ و ٢٤ سنة. ولا توجد بيانات عن ذلك، لكن ملاحظة السمات الجيلية الشابّة للمتظاهرين، والذين ينتمي معظمهم إلى تلك الفئة؛ تشير إلى ضعف تأثير تلك القيادات في سلوكهم الاحتجاجي. كما برز دور آخر للقيادات التقليدية، وإن كان شكله محدوداً، وهو شكل المؤتمر الأهلي في بعض المدن الصغيرة وقراها في ريف حمص التي تتسم بطابعها المذهبي العلوي والمرشدي والسني المركّب، مثل مؤتمر "الحولة وقراها" لـ "تعزيز لحمّة المجتمع المحلي"^(٢٩). ومن أشكاله دور القيادات الدينية العلوية والسنية في مدينة اللاذقية في تطويق التوتّر الطائفي^(٣٠).

"الفيسبوكيون" والتنسيقيات الافتراضية و الافتراضية- الميدانية، والمرسلون الميدانيون (ثورة اليوتوب)

"الفيسبوكيون":

يعدّ الفضاء "الفيسبوكي" فضاءً لا مركزياً مفتوحاً للأعبين الاجتماعيين-السياسيين كافةً على اختلاف أدوارهم السياسية- الاجتماعية، سواء أكانت مواليةً مثل "الجيش الالكتروني" أم معارضةً مثل "التنسيقيات" الافتراضية. وقد لعب "الفيسبوكيون" المعارضون دورهم التقني الفكري الوسيط في الفضاء الواقع بين الحركات والتظاهرات الاحتجاجية التي يقوم بها "أهل البلد" في كلّ مدينة أو بلدة وبين عملية بناء "حيز عام" تعبوي افتراضي لتشكيل وعي عام جديد بـ"الثورة" والتأثير فيه. وأخذت عملية تسمية "الجمعات" طابعاً منظماً منذ مؤتمر أنطاليا في الأوّل من حزيران/يونيو ٢٠١١^(٣١). وكان في قلب المجموعة الفيسبوكية مجموعة "قيادية" ميسّسة لا مركزية وصغيرة، ينتمي دورها في حقيقته إلى دور الفئات الوسطى الحديثة. وكانت هذه المجموعة تحدّد تسميات "الجمعات" كعنوانٍ رمزي في عملية التعبئة، وتطرّحه على التصويت بواسطة الفيسبوك، فيتمّ تبنيّه لتضخّه الفضائيات بدورها. لكن عملية الإجماع على العناوين الرمزية للجمعات لم تكن

^{٢٩} هذه القرى هي: تلدو، الغور الغربية، مريمين، كفر لاها، فاحل، الشنية، الطيبة، تلليل، رباح، القبو، تلذهب، القناقية، فلة، عرقايا، أكراد داسنية، الزبيق، الحشمة. قارن مع تقرير عن المؤتمر في الوطن (السورية)، ١٩-٠٦-٢٠١١.

^{٣٠} رسالة من بسام يونس في تموز/يوليو ٢٠١١ في إجابة عن تساؤلات للباحث.

^{٣١} محادثة شخصية مع هيثم المناع في ٣١ تموز/يوليو بالدوحة.

تلقائيةً دوماً، بل كان يحدث خلافاً كبيراً حولها أحياناً. وعكس الخلاف حول التسميات خطوط الخلاف الفكري- السياسي في المجموعة الفيسبوكية الافتراضية، والتي كانت تعكس خطوط الخلافات السياسية- الاجتماعية- الفكرية في المجتمع الحقيقي. ففي حين تبنت المجموعة الفيسبوكية التي تقع في الفضاء العلماني العام اسم "جمعة صالح العلي"، فإن المجموعة المتأثرة بالسلفيين والعرعور خصوصاً طرحت تسميتها بـ"جمعة شرفاء العلويين"، في إشارة ذات دلالات طائفية-سياسية بما يعنيه المسكوت عنه ضمناً أن الطوائف الأخرى شريفة، بينما هناك في العلويين "شرفاء" و"غير شرفاء". وتطور هذا الخلاف إلى انقسام ظاهر حول تسمية جمعة ٢٢ تموز/يوليو، بين من يرغب في تسميتها بـ"جمعة الوحدة الوطنية" للحفاظ على الصيغة الوطنية العامة لعملية التعبئة؛ وتجنب التوتير الطائفي في مدينة حمص؛ وبين من يرغب في تسميتها "جمعة أحفاد خالد بن الوليد" تيمناً باسم الجامع الذي يقع في حيّ الخالدية، والذي شهد صدامات بينه وبين الأحياء العلوية. وتمّ في المحصلة دمج الاسمين تحت اسم "جمعة أحفاد خالد من أجل وحدتنا الوطنية"، وكان من أطول أسماء أيام الجمع، وأكثرها تركيباً وشرحاً^(٣٢). لكن لجان التنسيق المحلية تمسكت باسم "الوحدة الوطنية" للردّ على ما ظهر في حمص من توتر طائفي^(٣٣). وانتقل الخلاف إلى الفضائيات فبنت "الجزيرة" وقائع الجمعة تحت اسم "الوحدة الوطنية" بينما بنتها "الوصال" العرعورية تحت اسم "جمعة أحفاد خالد"^(٣٤).

التزايد المفرط لتنسيقيات الشباب:

تكاثرت التنسيقيات كالفطر في الفضاء الفيسبوكي، بحيث وصل عددها إلى عشرات التنسيقيات، بما يشير إلى ارتفاع وتيرة مساهمتها في التعبير عن اتجاهات الرأي العام لحركة الاحتجاجات وتشكيلها أيضاً، فاضطلعت التنسيقيات بالوظيفتين التعبيرية والتكوينية في وقتٍ واحدٍ. وبسبب الحصّة الشبابية الكبيرة فيها؛ وخبرة عددٍ كبيرٍ من أعضائها بأساليب التجمّع والحشد والتعبئة والاتصال خلال السنوات العشر الماضية، وانخراط عدة نوياتٍ شبه منظّمةٍ مثل "حرة ١٧ نيسان" و"انتلاف ١٥ آذار" و"انتلاف ١٧ آذار" بأشكالٍ فيسبوكيةٍ وميدانيةٍ متعدّدة؛ فإنه يمكن اعتبار هذه التنسيقيات أحد أشكال انخراط الفئات الوسطى في المستوى التفاعلي الافتراضي للحركات الاحتجاجية.

^{٣٢} مصطفى، مصدر سبق ذكره.

^{٣٣} متابعات حمزة مصطفى لصفحة لجان التنسيق المحلية، إضافة إلى مراقبة الخطاب الإعلامي قبيل الجمعة المعنية وبعدها.

^{٣٤} المصدر نفسه.

تشكّلت في هذا الحوض التنسيقيّ الكبير ثلاث حركاتٍ تنسيقيةٍ أساسية، هي اتحاد التنسيقيات السورية^(٣٥)، و"ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة"^(٣٦) و"لجان التنسيق المحليّة". وحاولت الهيأتان الأوليان أن تعقدا مؤتمراتٍ تنسيقيةً في الخارج لتوحيد المضمون الإعلامي السياسي لنشاطهما الافتراضي^(٣٧). وبينما برزت هيمنة الشباب الإسلامي على "الاتحاد" و"الائتلاف"^(٣٨) برز وزن التكوين العلماني المنفتح والحديث والحقوقى المرتبط بحركات حقوق الإنسان في تركيبة لجان التنسيق المحليّة، كما برز بالنسبة إلى بعض أعضائها الإسلاميين قريهم من نمط النموذج التركي ممثلاً في حزب "العدالة والتنمية"^(٣٩). وقد برز حضور ميداني محدود لحركة اتحاد التنسيقيات من خلال بعض الشعارات المرتبطة بتأييد دعوة الدكتور عماد الدين رشيد النائب السابق لعميد كلية الشريعة بجامعة دمشق إلى عقد مؤتمر للإنقاذ الوطني^(٤٠). لكن حضورها بعد ذلك اقتصر على ممارسة النشاط السياسي في شكل نشاط إعلامي، وتفاعلية محدودة في صفحاتها على

^{٣٥} تشكّل في الأول من حزيران/يونيو ٢٠١١ بالتزامن مع انعقاد مؤتمر للمعارضة السورية في مدينة أنطاليا التركية كيان سياسي جديد أطلق على نفسه اسم "اتحاد تنسيقيات الثورة". وقد أشارت في تأسيسه أربع تنسيقيات هي: تنسيقيات دمشق وريف دمشق ودرعا وحمص، وضم "القيادات الميدانية والإعلامية"، وبرز الارتباك في تعريفها بين قيادات إعلامية وقيادات ميدانية (عبد الله أبو زيد، مداخلة في نشرة أخبار الجزيرة في يوم الأول من حزيران/يونيو ٢٠١١ - مصدر سماعي). وقد طرح أبو زيد في البداية ما عرضه على أنه "رؤية التنسيقيات السياسية التي تقوم على إسقاط النظام ومحاكمته". (عبد الله أبو زيد، مداخلة في نشرة أخبار الجزيرة في يوم الثاني من حزيران/يونيو ٢٠١١ - مصدر سماعي).

^{٣٦} بيان عبيدة نحاس الناطق الإعلامي باسم "الائتلاف"، للاطلاع عليه يرجى العودة إلى الرابط:

http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=٨٠٦٧:---q---q-----&catid=٧٨:civil-society-releases&Itemid=٧٩

وقد تمّ الإعلان عنه في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١١ في بيان رسمي، ثم وضع نصب عينيه عقد "المؤتمر العام للثورة السورية" بمشاركة ممثلين عن قوى الثورة الشبابية والأحزاب والتيارات والحركات الوطنية السورية. وأعلن عن "ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة" في السابع من حزيران/يونيو ٢٠١١. ويضم الهيئات التنفيذية ولجان التنسيق الرئيسية في المدن والبلدات السورية، إضافة إلى رموز وطنية. ويقود الائتلاف "مجلس أمناء الثورة" وجميع أعضائه داخل سورية، ومهمته إدارة وتنظيم فعاليات الثورة والإشراف على إدامتها، إضافة إلى رسم السياسات العامة والإشراف على الخطط العامة. ويضم الهيكل العام للائتلاف مجموعة لجان من بينها اللجنة الاستشارية وتضم سياسيين من الداخل السوري والخارج؛ واللجنة الإعلامية ومهمتها النشر والترجمة والعلاقات؛ واللجنة السياسية التي تتولى متابعة التطورات المتعلقة بالثورة والوضع الداخلي والخارجي؛ واللجنة القانونية التي تعمل على رصد وتوثيق جرائم النظام وإعداد الملفات الحقوقية؛ واللجنة الطبية التي تعمل على توفير الرعاية الطبية الميدانية والأدوية في الحالات الطارئة؛ واللجنة الشعبية الميدانية التي تعمل على تأمين المنشآت العامة والالتزام بالضوابط أثناء التظاهرات مثل خط السير وعدم رفع شعارات فئوية ومنع العنف. قارن مع الرابط السابق.

^{٣٧} كان في عدادها مؤتمر انعقد في حزيران/يونيو في إسطنبول تحت تسمية "مؤتمر شباب ١٥ آذار"، وحضره نحو ١٠٠ ناشط سوري على الانترنت لمواجهة الإعلام السوري "الفاقد المضاد". وخرج بانتخاب ١١ عضواً لتمثيل الناشطين السوريين على الانترنت (تقرير عامر لافي الجزيرة حصاد يوم ٢٠١١/٦/٢٦). قارن مع الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=٠RyacqVtPm٠>. ثم انعقد مؤتمر آخر في بروكسيل.

^{٣٨} مقابلة مع مؤيد اسكيف أحد أعضاء اللجان جرت في ٢٩ تموز/يوليو في الدوحة.

^{٣٩} يظهر ذلك من خلال تحليل مصادر التكوين الثقافي والمهني العلمي وكذلك الخطاب لاثنتين من الأعضاء الفاعلين في لجنة سقيا، وهما خريجان جامعيان في العلوم الاجتماعية. وقد تمّ هذا التحليل بالتنسيق مع حمزة مصطفى. وتعزز ذلك بشهادة محمد سيد رصاص المرسل إلى الباحث، حيث يرى أن قيادة لجان التنسيق المحلية تتألف من ليبراليين إسلاميين، ويرى أنها "إسلامية التوجه وتتركز في ريف دمشق في ضوء معطيات غير مباشرة وأخرى مباشرة، وقيادات التنسيقيات لا تملك تجربة حزبية وتنظيمية سابقة".

^{٤٠} تبنت تنسيقية درعا (اتحاد التنسيقيات) القريبة من الناشط الإسلامي والأستاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق (عماد الدين رشيد) فكرة عقد "مؤتمر لإنقاذ الوطني"، يفتح على مشاركة السلطة فيه بشخصيات ليست ضالعة في قمع التظاهرات. وظهر شعارها في عقد مؤتمر الإنقاذ الوطني في تظاهرة واحدة في مدينة درعا. رفعت لافتات في "جمعة ارحل ١-٧-٢٠١١" كتب عليها: "لا للحوار مع النظام.. نعم لمؤتمر إنقاذ وطني" في مدينة الحراك في محافظة درعا.

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤&issueno=١١٩٠٤&article=٦٢٩١٨٩>

ثم برز هذا الشعار عقب اجتماع سميراميس (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١١) في كل من تظاهرات حمص وحماة (ورقة خلفية لحمزة مصطفى).

الفيسبوك^(٤١). بينما كانت الحركة الثانية (ائتلاف شباب الثورة) فيسبوكية افتراضية وإن صمّمت هيكلتها على أساس لجان ميدانية تشمل نوعاً من "هيئة أركان" للثورة. أمّا الحركة الثالثة (لجان التنسيق المحلية)، فتميزت نسبياً بنشاطها الافتراضي - الميداني^(٤٢).

أمّا لجان التنسيق المحلية التي أنشأت صفحة خاصة على "الفيسبوك" تحت هذا الاسم، فتقسم إلى تنسيقياتٍ مختلفةٍ تتوزع على عدة مناطق سورية، ولكن نشاطها يبرز أكثر ما يبرز في ريف دمشق. ويتجلى نشاطها التنظيمي الفاعل في سقبا وعربين وكفربطنا ودرابا وعين ترمه، ومن بين نشاطاتها تظاهرة العلم السوري في سقبا، وتزيين الساحات العامة في داريا وعربين بالأعلام الوطنية، وتحضير اللافتات، إضافةً إلى جمع التبرعات من المتظاهرين والداعمين في أيام الجمعات وغيرها لتغطية تكاليف التظاهرات. وتقوم التنسيقيات المختلفة المرتبطة بصفحة "لجان التنسيق المحلية" بعملية إحصاء يومي وأسبوعي للمعتقلين والشهداء في مختلف المناطق ليصار إلى نشرها على صفحة لجان التنسيق الرئيسية، حيث تستقي معظم منظمات حقوق الإنسان والوسائل الإعلامية الحصيلة النهائية عن ذلك منها. ويرتبط بعض المرسلين الميدانيين بهذه اللجان، وبينهم بعض الناشطين المحترفين البارزين في مجال حقوق الإنسان مثل مازن درويش، ورزان زيتونة. ويبلغ حجم حوضها التداولي ١١ ألف مشارك تفاعلي، ينتمي معظمهم إلى فئة من الشباب الجامعي^(٤٣). وقد اتّسمت هذه اللجان بنضج رؤيتها السياسية البرمجية التي تشير إلى صلتها مع بعض محترفي العمل السياسي المعارض، حيث نشرت في ١١ حزيران/يونيو ٢٠١١ رؤيتها لمرحلة انتقالية مبرمجة زمنياً تقوم على استقالة الرئيس، وتنتهي بوضع دستورٍ جديدٍ للبلاد منبثقٍ عن جمعية تأسيسية.

يضاف إلى لجان التنسيق المحلية التي أظهرها الإعلام الفضائي أكثر من غيرها، تشكيل تنسيقيات جديدة حاضرة على الأرض. وتتمثل هذه التنسيقيات الجديدة في "تجمع أحرار دمشق وريفها" الذي يبدو أنه يضم نحو ٢٤ تنسيقيةً في دمشق الكبرى، تمتلك أشكالاً متطورةً في التنسيق والاجتماعات. وقد ظهرت تنسيقيات هذا التجمع في عدة تظاهراتٍ في ريف دمشق^(٤٤). والواقع أن التنسيقيات عموماً تتسم بكثرة التوالد الذاتي اللامركزي، وتتفاوت أشكال النشاط مع هيمنة النشاط الفيسبوكي عليها، وبوجود درجةٍ من اختراقات الأحزاب

^{٤١} من ورقة خلفية للباحث حمزة مصطفى، وحوارات متعددة معه حول تقييم أداء صفحة الاتحاد على الفيسبوك.
^{٤٢} محادثات أجراها الباحث مع الدكتور عماد الدين رشيد في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١ في الدوحة ومع بعض المطلعين على طريقة تشكّل هذه التنسيقيات، وأساليب نشاطاتها وتقاناتها ومضامينها.

^{٤٣} مصطفى، مصدر سبق ذكره، ومحادثات شخصية أجراها الباحث في الدوحة مع الدكتور عماد رشيد وعدد من الباحثين المهتمين باللجان.
^{٤٤} انظر مثلاً تظاهرة الكسوة يوم ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (بث الجزيرة - مصدر مباشر تمّ الاطلاع عليه بشكل سمعي-مرئي من خلال قناة الجزيرة).

التقليدية كما الأجهزة الأمنية لها بحكم طبيعتها شبه المفتوحة. ويعمل ضغط كل من الأحزاب التقليدية والسلطة على حدّ سواء على إعاقة تحوّل التنسيقيات إلى لاعبٍ مستقلٍ نسبياً.

ج- المراسلون الميدانيون وثورة "اليوتيوب":

برزت ظاهرة المراسلين الميدانيين في مواقع الأحداث. وقد تشكلت هذه الظاهرة بشكل تلقائي من واقع الحركات الاحتجاجية، وتطوّرت في إطارها لتغدو تقليداً، وأهمّ فاعلٍ في تأثير الصورة المرئية التي تأخذ شكل مقاطع "يوتيوب" لتشكل العمود الفقري للحيز العام الافتراضي الجديد. كانت تلك هي "ثورة اليوتيوب"، التي تعادل "صحافة المواطنين"، ويمكن اعتبارها أحد أشكال انخراط بعض شباب الفئات الوسطى في الحركات الاحتجاجية. وقد أبرزت ثورة اليوتيوب الخصائص الشكلية المجالية والجيلية للحركات الاحتجاجية للشباب المهمّش في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر النائبة عن العدسات. ونقلت هذه المدن المهمّشة من مرحلة "الصمت" إلى مرحلة "الصوت"، لتبثّها الفضائيات كبديلٍ عن عدم وجود مراسلين لها في الميدان بسبب منع السلطات لهم من تغطية الأحداث.

وفي منظور سوسيولوجيا "اليوتيوب" السورية المتواترة في أفلامه، فإنها النص الرقمي المميز لثورة "الناس المغمورين" و"العاديين" أو "أبناء البلد" في المدن المهمّشة والغاضبة، أو ما يمكن تسميته بالمجتمعات المحليّة. وسرعان ما تحوّلت تقانة "اليوتيوب" البسيطة، أي تصوير الواقعة بكاميرا الهاتف المحمول، من تقانةٍ أداتيةٍ إلى تقانةٍ معرفيّةٍ. فلقد أخذ استخدامها يتعدّى هواية الاستعمال إلى الوظيفة. هؤلاء المراسلون كانوا أوّل "أنتيلات" العامّة المهمّشين في التاريخ السوري في عصر الفضاء المفتوح، ومنهم كانت تأخذ الفضائيات ومتابعو الأحداث. لقد حدثت عملية تغيير اجتماعيةٍ كبرى في التاريخ الاجتماعي السوري ناتجة عن تحويل تقانةٍ بسيطةٍ من تقانةٍ أداتيةٍ إلى تقانةٍ معرفيّةٍ تتضمن وظائف تعبيريةً ذات أثرٍ سياسي واجتماعي شاملٍ يتخطى حدود المحلّة التي تمّ فيها استخدامها. وهذا ما خلق حيزاً عاماً من نوعٍ جديدٍ تدور فيه الأفكار والاتجاهات والمواقف، وهو النوع الافتراضي الذي يترابط فيه المحليّ مع الوطنيّ والعالميّ.

وكحال التغييرات التقانية الكبرى مثل سكة الحديد والسيارة والتلغراف والمطبعة التي هي تغييرات جوهرية في التاريخ وليست مجرد تطوّر أداتي تقني، فإن "اليوتيوب" لم يلعب في إطار ثورة الاتصالات الدور الكبير في كشف ديناميات التغيير الاجتماعي الكبرى انطلاقاً من المحليّات كما لعبه في سورية، وتحويل هذه الديناميات

بحكم طبيعة العلاقة بين المرسل والمتلقي التأويلية والتفسيرية والسلوكية أيضاً إلى دينامية تحفيزية أو سلوكية كما يعبر السلوكيون. لقد صار دور المراسلين الميدانيين تاريخياً بكل معنى الكلمة. ولهذا تشكل أفلام "اليوتيوب" نوعاً من وثائق تاريخية جديدة تأخذ شكل "المعلومة المشهدة الحية" لما يتم في الواقع الحقيقي. وترتقي في إطار فهم جديد للوثيقة إلى مرتبة وثنائق في منظور التاريخ المباشر والتاريخ الاجتماعي عموماً بعد إخضاعها للنقد الداخلي والخارجي، والتوثيق من عدم "فبركتها"^(٤٥). وقد أدخلت هذه التقنية المراسلين الميدانيين الشعبيين غير المحترفين كأحد أهم اللاعبين الاجتماعيين في تشكيل الوعي العام بحركة الاحتجاجات، وتكوين تأثيرات راجعة فيه، تؤثر بدورها في الاتجاهات السلوكية للناس الحقيقيين غير الافتراضيين.

رجال الأعمال:

على الرغم من أنّ عملية إعادة بناء طبقة رجال الأعمال الجدد حول مجموعة "المئة الكبار" (كما تم شرحه سابقاً)، قد أعادت هيكلية العلاقات بين القوة الاقتصادية لرجال الأعمال والسلطة بشكلٍ خرج فيه المتضررون من عملية إعادة الهيكلة من ميدان لعبة التحالف بين المال والبيروقراطية إلى المعارضة؛ ومحاولة تمويلها في مواجهة طبقة الأعمال الجديدة المستأثرة بالنصيب الأعظم من "الكعكة"، وصولاً إلى درجة استعداد بعضهم لتحويل الحركات الاحتجاجية عن طبيعتها الشعبية السلمية إلى طبيعة مسلحة^(٤٦)؛ إلا أنّ الجسم العام لرجال الأعمال الجدد الأكثر قابليةً للتعولم يعمل كجسم متكامل المصالح مع المراكز البيروقراطية في السلطة. وقد

^{٤٥} تدخل في التحقق من ذلك تقانات المدرسة "المنهجية" التقليدية الوضعية في النقد الداخلي والخارجي للوثائق، مع فارق أن الوثيقة هي هنا من نوع المعلومة في شكل مقاطع فيديو "يوتيوب". واعتمدنا في هذا التحقق على فحص مكان الحدث، مدى معقوليته، مدى عفوية تصويره، تجرده كلياً عن الأصوات المدخلة (مكساج)، تمييز شعاراته، أزياء المتظاهرين، مع سؤال مباشر ميداني عن مجرى الوقائع، أو التحقق من وقوع الأحداث بالفعل. ولذا تمت المقاطعة بين رواية اليوتيوب وبين رواية الصحف الرسمية وشبه الرسمية في سورية للتوثيق من وقوع الأحداث ببينيتها. وبطبيعة الحال، فإننا اعتمدنا عدداً محدوداً من "اليوتوبيات"، ليس لأن بقيتها "مزيفة"، بل لأن البحث لم يكن في حاجة إليها، أو أن فحصها كلها فوق طاقة الباحث الفردية.

^{٤٦} أشار هيثم مناع إلى أن بعض هؤلاء قد عرض في بداية الأحداث تزويد الحركة بالأسلحة واصلتها إليها في الميدان من الرقعة إلى درعا. قارن مع حديثه على الرابط:

http://www.googleusercontent.com/l.php?u=http%2A%2F%2Fwww.youtube.com%2Fwatch%3Fv%3DDLJspk%3E1Wc%26feature%3Dplayer_embedded&h=7e7e4

وإزاء ارتباك ناشطي المعارضة السورية في الداخل بفعل هذا التصريح، وزيادة الضغوط عليه بكشف هذه الجهات، أفصح مناع عن أن إحداها كانت من جهة لبنانية، وأن ثمة من يتلقى راتباً شهرياً من الحريري في الداخل السوري، وتحدث عن عدة رجال أعمال سوريين (www.almanar.com.lb/articletoword.php?nm...eid=31233...٠) وفي مقابلة شخصية أجراها الباحث معه اتضح أن رجال الأعمال هؤلاء (يعتذر الباحث عن ذكر أسمائهم) من الفئة المتضررة من إخراجها من لعبة تقاسم الكعكة في علاقات المال والسلطة.

ركّزت الحركات الاحتجاجية جام غضبها على الرمز القويّ لهذه الطبقة وهو رامي مخلوف، وهاجمت المنشآت التي يمتلك معظم أسهمها. بل وفي درعا طالب الوجهاء بطرد شركاته منها^(٤٧).

ويسيطر هؤلاء على مفاصل الغرف التجارية والصناعية في سورية، والتي تتألف قياداتها في الواقع من الأقوياء في قطاع الأعمال، والذين تثق السلطة فيهم، ويعبّرون عن مصالح فئاته العليا أكثر ممّا يعبّرون عن مصالح "ضعفائه" و"متوسّطيه"، الذين امتصّت الحكومة نفقتهم على السياسات الليبرالية الجديدة بالتجاوب مع نحو ٢٦ مطلباً لهم^(٤٨)، واحتوتهم سياسياً بدعمهم، وفي عداد هذا الدعم إرجاء رفع سعر الوقود من سعره المقدر حالياً بـ ٨٥٠٠٠ ليرة سورية للطن الواحد لمدة ستة شهور، بينما سعره العالمي هو ٢٠ ألف ليرة سورية^(٤٩).

في حين تراجع دور الصناعيين والتجار التقليديين في قيادة هذه الغرف. وعلى العموم تتميز قيادات الغرف بمطواعيتها السياسيّة. وبالنظر إلى حركة الاحتجاجات في ضوء تأثيرها في توازنات الاقتصاد الكلي وفي حركة السوق؛ وفي إطار مطواعيتها السياسية، وشبكة مصالحها؛ فإنّ هذه الغرف اضطلعت بوظيفة الضبط الاجتماعيّ للمشتغلين فيها، بحيث أنّ معظم العمّال المشتغلين غير العاطلين عن العمل، ظلّوا خارج حركة التظاهرات، فليس في منشآتهم لا تنظيمات ولا حركات نقابية أو عمّالية. وتتمتّع وظيفة الضبط بالفعالية بالنظر إلى أنّ معظم العمّال هم خارج شبكة الضمان الاجتماعيّة والحقوقية، فيمكن صرف أيّ منهم من العمل في حال "تمردّه"، لينضمّ إلى الوضعية الأسوأ التي يواجهها المشتغل وهي وضعية "البطالة". والحقيقة أنّ دور بعض رجال الأعمال الكبار والصغار ممّن يملكون ٥٠ إلى ١٠٠ مليون ليرة سورية قد تجاوز حدود

^{٤٧} أعلن رامي مخلوف لمواجهة الحملة التي تعرّض لها عن كسر احتكاره لمعظم أسهم شركة سيرياتل، بعرض جزء لم يحدده من أسهمه للاكتتاب العام لصالح ذوي الدخل المحدود، وتخصيص ٤٠% من أرباح أسهمه للجمعيات الخيرية، وعن متابعة المشاريع الاستثمارية السابقة، لكن من دون الدخول في مشاريع جديدة (الوطن (السورية)، ٢٠١١-٠٦-١٩). غير أنه لا يوجد أي ضمانة للعمل الخيري، إذ تكمن الضمانة فقط حين يؤسس بهذه الأموال وظيفية تستقل ذمتها عن ذمته المالية، ويديرها مجلس أمناء.

^{٤٨} قارن مع تقرير عن ذلك في الوطن (السورية) في ٢٠١٠-٠٥-٠٥. وكان في عدادها منح قروض للصناعيين بشروط ميسّرة وإعادة جدولة بعض ديونهم ومنحهم فترات إضافية للتسديد وإعفانهم من بعض الرسوم والفوائد المترتبة عليها، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بها. كما تضمنت العمل على دعم الصناعيين والمنشآت الصناعية بالطاقة وتأمين العداوات الكهربائية، وتعديل تسوية دليل المخالفات الجمركية، وتحويل التراخيص الإدارية المؤقتة للمنشآت الصناعية الموجودة قبل إنشاء المدن والمناطق الصناعية إلى تراخيص دائمة وتسوية أوضاعها، وإلغاء التأمين الإجباري على المستوردات، وإعادة النظر في دراسة القائمة السلبية للمستوردات، واعتماد السعر العالمي للغزول في حالتي الرفع والخفض مع الاحتفاظ بمنح الصناعي المحلي حسماً قدره ١٥% عن السعر العالمي، إلخ.

^{٤٩} فارس الشهابي رئيس غرفة صناعة حلب، الوطن (السورية)، ٢٠١١/٨/١١. تضمنت خطة رفع الدعم عن الوقود الخطة الزمنية التالية: بتاريخ ٢٠١١/٤/١ رفع السعر من ٨٥٠٠ ل.س/طن إلى ١٣ ألف ل.س/طن، وهذا ما تمّ تأجيله إلى ٢٠١١/٨/١. وبتاريخ ٢٠١٢/١/١ يتم رفع السعر إلى ١٦ ألف ل.س/طن، وبتاريخ ٢٠١٣/١/١ سيتم رفع السعر إلى ٢٠ ألف ل.س/طن. وبتاريخ ٢٠١٤/١/١ يتم التسعير وفق أسعاره العالمية.

وظيفة الضبط إلى المساهمة في تمويل "اللجان الشعبية" أو "الشيخة"^(٥٠). ويتفحص رجال الأعمال الكبار الذين يقومون بعملية التمويل في مدينة حلب مثلاً، يتّضح أنهم جميعاً ينتمون إلى شريحة "المئة الكبار"، ومن الذين آلت إليهم عقود (B.O.T) مجلس مدينة حلب السابق، ممّا دفع الأصغر من رجال الأعمال إلى مسابقتهم في تمويل "الشيخة"، بل والإشراف المباشر على عمليات نقلهم وتمويلهم. كما يبرز دور رجال الأعمال في تسخير المنشآت الإعلامية التي يملكها قطاع الأعمال للعمل في إطار رؤية السلطة للحركات الاحتجاجية، واستيعاب نسبة مهمة من الكتاب والصحفيين في مجلاتهم ونشراتهم الكثيرة التي تعتبر في الواقع صوت "القطاع الخاص". وهو ما يتّمدج بشكل واضح في تلفزيون "الدنيا" الخاص الذي يمتلكه عددٌ من أقياء رجال الأعمال الجدد المتحالفين مع السلطة.

٥ - الفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة: الموقف المحافظ من حركات "أهالي البلد"

بين مفهومي الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة

يتّسم تركيب الطبقة الوسطى في سورية كما في كلّ المجتمعات الحديثة بالتنوع الشديد، فهي ليست طبقةً متجانسةً ولا موحّدةً، ولا تجمع بينها مصالح اقتصادية موحّدة. وتفرض ديناميات التغيّر الاجتماعي الجديدة الجارية في المجتمع السوري التمييز بينها من حيث أنها تشمل طائفةً واسعةً ومتنوعةً من موظّفين مكتبيين وأطباء ومحامين ومصرفيين ومهندسين واستشاريين ومعلّمين وتقنيين وصحفيين ورجال دين، أو ما يشكّل طبقة خدمات خاصة واجتماعية مرتبطة بشكل غير مباشر عبر خدماتها ومهارتها بقطاع الإنتاج أو الاقتصاد الحقيقي.. وبين البورجوازية الصغيرة التي تضم ما يعتبر فئاتٍ وسطى تقليديةً مرتبطةً بالمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر التجارية (دكاكين ومحلات صغيرة) والصناعية (الحرفية والمهنية) والملكيات الفلاحية الصغيرة (الفلاحون الصغار) التي دخلت بدورها في مرحلة التفتت^(٥١).

^{٥٠} يشير رجاء الناصر إلى أن الشيخة تحرّك رسمياً من قبل اللجنة الأمنية في محافظة حلب، وأنها تتلقّى تمويلها رسمياً من قبل بعض تجار حلب. (رسالة من رجاء الناصر يوم ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١١). ويتراوح راتب "الشيخ" ما بين ألف وسبعة آلاف ليرة. ويقال إن مدفوعات رجال الأعمال وصلت إلى عشرات الملايين من الليرات السورية.

^{٥١} النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥. وأيضاً: النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩-٢٧١. وقد جعل جميل هلال التمييز بين الفئات الوسطى الحديثة والفئات الوسطى التقليدية الحرفية والمهنية اليدوية والتجارية الصغيرة تمييزاً بين الفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة. (جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة، بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦)، ص ١٦-١٧.

خزانات الفئات الوسطى

ارتبط توسع حجم الفئات الوسطى في سورية كما في سائر المجتمعات العربية بتوسع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وانتشار وظائفها، وتوسع نظام التعليم على مستوى المذخلات والمخرجات، لكن ظهرت في منتصف العشريّة الثانية الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠١٠) في إطار عمليّة التحرير الاقتصادي ديناميّة جديدة تتسم بإعادة هيكلة نظام التعليم الجامعي وما بعد الجامعي بحيث يتكامل مع تطوّر قطاع الخدمات الحديثة وتنوّعه وولادة مهنٍ جديدةٍ فيه ترتبط بالمهارات الاختصاصية الإدارية والمحاسبية والتسويقية والمعلوماتية والتقنيّة.. إلخ، وبذلك حدثت عملية تغييرٍ كبيرة في إنتاج الفئات الوسطى، عبر عملية توجيهها إلى السوق وليس إلى الثكنات أو المكاتب البيروقراطية الحكومية أو مؤسسات القطاع العام التي توقفت الدولة تقريباً عن التوظيف فيها أو التوسع بل وحتى عن التجديد فيها في سياق تخفيض الدولة لحجم إنفاقها العام الجاري والاستثماري، وبالتالي تحويل الوظائف التي كانت توفّرها مشاريعها إلى القطاع الخاصّ الذي بات يشكّل أكثر من (٦٥%) من الناتج المحليّ الإجماليّ، وبالتالي اتّسع حجم الفئات الوسطى "المستقلّة" نسبياً عن الدولة بفعل تعزيز آليات السوق، وتشكّل مهنٍ جديدةٍ مرتبطة بتطوّر السوق.

مثّلت المدينتان المليونيتان حلب ودمشق (الإدارية) الخزّان الأكبر للطبقة الوسطى بسبب ضخامة حجم جهاز الدولة فيهما، والذي يعتبر أحد أبرز مشغلي الفئات الوسطى بشكلٍ مباشرٍ أو بشكلٍ ثانوي^(٥٢)، وتتوّع النشاطات الاقتصادية، واتّسع قطاع الخدمات الخاصّة والاجتماعية في هذا النشاط، فهما تشكّلان على المستوى الديموغرافي أكثر من خمس سكّان سورية (٧٦٢٩٠٣٠) نسمة، وأكثر من (٣٧%) من إجماليّ سكّان المدن السورية، أو ما يعادل في تقديرات العام ٢٠١٠ (٤١٢٣٨٠٠) نسمة. وتختزن المدينتان المليونيتان الحصّة الأكبر من إجماليّ العاملين في قطاع الخدمات بمعناه الواسع، والذي يشكّل العاملون فيه (٥٢,٨٠%) من إجماليّ المشتغلين^(٥٣) وينتمي القوام الأساسي لهذا القطاع إلى الفئات الوسطى، بينما ترتبط دخول العاملين فيه من غير الفئات الوسطى به، ويمثّل هذا القطاع عموماً قطاعاً اجتماعياً محافظاً من الناحية السياسية، وينظر إلى الحركات الاحتجاجية في ضوء مفاهيم الفوضى والاستقرار، وليس في ضوء

^{٥٢} مثل المحامين والاستشاريين والأطباء الذين تتعاقد معهم مؤسسات الدولة.

^{٥٣} نعني بقطاع الخدمات هنا في المنظور السوسبيولوجي معنىً أوسع من معناه الاقتصادي والمستخدم في مؤشرات سوق العمل في سورية، ويشمل تبعاً لذلك كل من يقوم بخدمات إنتاجية كالمشتغلين في مجال التجارة والفنادق والمطاعم، والمال والتأمين والعقارات، والنقل والمواصلات، والخدمات الأخرى. (المسح المشترك لقوة العمل ٢٠٠٩، تقرير سوق العمل ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٥٤)

مفاهيم التغيير السياسي والاجتماعي. وتقع في إطار هذا الموقف المحافظ من حركة الاحتجاجات شرائح الفئات الوسطى النوعية المؤلفة من المشرّعين وكبار الموظفين والمديرين والاختصاصيين والفنيين المساعدين ومساعدى الاختصاصيين والكتابة وحدها (٢٤،٩%) من إجماليّ المشتغلين. ويتركز قسم كبير منهم في القطاعين العام والخاص في المدينتين المليونيتين وفي المدن الكبرى^(٥٤). وتمثّل شريحة المشرّعين وكبار الموظفين والمديرين (٢،١%) من إجماليها أعلاها بينما تمثّل فئة "الكتابة" (٦،٦%) أدناها، في حين يشكّل التقنيون والمختصّون نسبتها الكبرى (١٦،٢%)^(٥٥)، وبينما تبدو الشريحة العليا أقرب سياسياً إلى طبقة رجال الأعمال، وتمفصلت مصالحها في السنوات الأخيرة مع هذه الطبقة، وتمثّل بالتالي جزءاً من القوى التسلّطية، فإنّ الشريحة الأدنى لأنّ سمتها العامّة هي سمة تكديح ذوي الدخل المحدود، وسمة المكانة الأسفل في تراتبية القوة الاجتماعية لتلك الشرائح، هي أقرب سياسياً إلى الروح الشعبية للحركة الاحتجاجية. ولذلك، وفي ضوء ما هو متاح من قوائم المعتقلين، لم ينخرط أيّ كان من الشريحة الأولى في حركة الاحتجاجات، في حين انخرط بعض أفراد الشريحة الدنيا في هذه الحركة.

أما الشريحة الأكبر وهي شريحة التقنيين والمختصّين، وتضمّ المعلمين والمهندسين والقانونيين والأطباء والمحامين.. إلخ، فلا يمكن القول إنّها شريحة سلطوية أو تسلّطية بل هي شريحة إصلاحية على مستوى التكوين والمدرجات. ويتناقض وعيها مع الطبيعة التسلّطية للنظام السياسي، لكنها فقدت بسبب التغيرات الهيكلية التي طرأت عليها، الطاقة الراديكالية التي كانت تتميز بها أجيالها السابقة في النصف الثاني من القرن العشرين لصالح الطاقة التقنية، والتطلّع للإصلاح في إطار النظام القائم. وبهذا الشكل، باتت جزءاً من النخبة التقنية أكثر ممّا هي جزء من النخبة الثقافية التي تعدّ إحدى أهمّ محدّداتها الانخراط الفاعل في الشأن العام، وفي دفع ديناميات التغيير الاجتماعي-السياسي، في الوقت الذي تبدو فيه النخب المثقفة -بالمعنى التغييرى لدور المثقف- منقسمةً لاعتباراتٍ شتى حول الموقف من الحركة الاحتجاجية. وأمّا من هو متديّن منها، (وقسم كبير منها في الواقع متديّن)، فتديّنه تكيفي وسطي وأقرب إلى المدرسة "الكفّارية" (نسبةً إلى محمد كفتارو المفتي العام السابق)؛ ثمّ إلى اتّجاهات محمد حبش و"جماعة زيد" (الرفاعيون)، ونمط "القبسيات" (الحركة النسوية الإسلامية التي تعمل على بسط هيمنتها بواسطة تميّزها في مجال الخدمات

^{٥٤} المصدر: المسح المشترك لقوة العمل ٢٠٠٩، تقرير سوق العمل ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٦١.
^{٥٥} المصدر نفسه، ص ٦١. (تمّ استخلاص هذه النسب من جداول توزع المشتغلين حسب المهن الرئيسة).

المدنية)، ونمط اتجاه محمود عكام في حلب الذي يستقطب النخب العلمية المتديّنة من الفئات الوسطى الحليّة.. إلخ؛ منه إلى المضامين والنزوعات الاحتجاجية والاعتراضية في تديّن الريف أو المدن الطرفية المتديّنة^(٥٦). وهذه المجموعات ميّالة للتفاوض، وللأشكال المدنيّة "المهذّبة" للتجمّع في شكل اجتماعات ولقاءات واعتصامات أكثر ممّا هي ميّالة للاعتراض.

وفي حين تميّزت الأجيال السابقة من شريحة التقنيين والمختصين بسلوكها التغييرية، فإنّ أجيالها الجديدة تتّسم بسلوكها السياسي المحافظ، وبالخوف من أن تتطوّر حركة الاحتجاجات إلى فوضى وانقسام أهلي على الطريقتين العراقية والليبية، وبرؤية مصالحتها عبر "الاستقرار" وليس عبر عملية "التغيير". كما تغيّرت في السنوات الأخيرة وضعيتها "المكدّحة" بسبب التحسّن الكبير الذي طرأ على رواتبها ودخلها، وقدرة بعضها على أن يعيش من عمله الريعي في حال جمود أعماله، مثل "ربعية الحصص المترية بالنسبة إلى المهندسين"، واستفادتها من تحرير القطاعات التعليمية والصحيّة والمصرفية بالعمل فيها أو العمل الإضافي معها. ويضاف إلى ذلك تغيّر هيكل في الوضعية المالية للشريحة الفرعية الأوسع من هذه الشريحة الأخيرة، وهي شريحة المعلّمين على مختلف مراتبها، ولا سيّما فئة المدرّسين والمدرّسين الجامعيين؛ حيث يرتبط تحوّلها من الوضعية "المكدّحة" إلى الوضعية "المرتاحة" والقادرة على رفع مستوى الاستهلاك الخاص، واقتناء سيارة مثلاً، وما إلى ذلك، وهذا نتيجة ارتفاع رواتبها، وبعملها من خلال الدروس الخصوصية وبورصة المدارس الموازية غير النظامية لطلاب الشهادات الإعدادية والثانوية، التي تدرّ على المعلّمين دخلاً كبيراً، يصل أحياناً إلى ما لا يقلّ عن مثليّ الرواتب التي تتقاضاها. ولعلّ هذا ما يفسّر محدودية تحركات الشرائح الفرعية في هذه الشريحة، واقتصرها في المدينتين المليونيتين على بعض الاحتجاجات قام بها محامون وأطباء وكتاب وفنانون منغرسون في "الشأن العام" في شكل بؤر^(٥٧)، كما شهدت بعض المدن الأخرى تحركات من هذا

^{٥٦} قارن مع عبد الرحمن الحاج، ص ٣٧-٤٣.

^{٥٧} بدأت الفئات الوسطى في التحرك فعلياً في حلب من خلال اعتصام صغير للأطباء في نيسان/أبريل، ثم اعتصام المحامين في ٢٤/٧/٢٠١١ الذي مثّل التحرك الأهم الذي وُجّه برّدٍ حادٍّ من السلطات الأمنية المحلية؛ وقيام بعض أطباء مشفى الرازي بإضراب احتجاجاً على اعتقال أحد زملائهم، مع حوادث صغيرة مماثلة. قارن مع بيان المنظمة السورية لحقوق الإنسان "سواسية" على الرابط:

Syrian Human Rights Organization <info@shro-syria.com>

تمت متابعة هذه المعلومات وتدقيقها مع رجاء الناصر وإجابته للباحث بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١١، وفي ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١١ تظاهر العشرات من أهالي الحسكة مع محاميهم أمام مبنى القصر العدلي بالحسكة للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم المعتقلين. للاطلاع على التظاهرة اتبع الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?feature=player_profilepage&v=xbJYKvqMng

جرى تدقيق المشهد مع حمزة مصطفى.

وفي حماة تظاهر ما يقارب ٥٠ محامياً أمام مبنى المحافظة في ساحة العاصي في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١١

للاطلاع على التظاهرة اتبع الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?feature=player_profilepage&v=xbJYKvqMng

القبيل لهذه الفئات. في المقابل، تبرز عملية انخراط أوسع للمتقنين من هذه الفئات في بعض المدن المتوسطة مثل مدينتي دير الزور ودوما، ففي دوما يقود المتقنون لجنة التنسيق المحليّة. كما يبرز ثقل مشاركة أفراد الفئات الوسطى المهنيّة العلمية في ريف دمشق في حركة الاحتجاجات^(٥٨)، بينما يشكّل المتقنون في دير الزور عدة مئاتٍ اعتادوا يومياً على الاعتصام والاحتشاد في "ساحة الحرية".

خمول المدينتين المليونيتين وسلبيتها تجاه حركة الاحتجاجات: نظرة مقارنة

كانت مدينتا حلب ودمشق من أكثر المدن التي تساقطت فيها ثمار النمو الاقتصادي في العقد الأخير والمقدّر بنسبة ٥,٣% وسطياً. وتركّزت فيهما آثار النموّ الكبير في قطاعات المال والتأمين والعقارات الناهضة (الذي بلغ نحو ١٥%) التي تذهب حصّتها إلى المستثمرين الكبار وإلى بعض شرائح الطبقة الخدمية المتمثلة في الفئات الوسطى، أكثر ممّا تذهب إلى المشتغلين بحكم ضآلة مساهمة هذا القطاع في التشغيل^(٥٩). وقد استفادت المدينتان ككلّ -بأقويائهما وضعفائهما- لكن بشكل متباينٍ بالطبع من هذا المعدّل الجيد للنمو في شروط التوتر الجيو-بوليتيكي، والأزمة العالمية، والقحط، والجوانب التدميرية لبعض اتجاهات السياسات الليبرالية الجديدة. لكن إذا كان وسطيّ معدّل نموّ حصّة الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ يقدر بـ ٢,٩%، وهي نسبة نموّ تسمح بمضاعفة حصّة الفرد كلّ ٢٤ سنةً في حال استمرار معدّلات النموّ الاقتصادي والسكانيّ الحاليين^(٦٠)، فإنه يجب توقّع ما هو نصف ذلك فما دون بشكل تدريجي بالنسبة إلى المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، بحيث أنّ الحصّة الأقلّ تعود إلى من هو أصغر في إطار دينامية الاستقطاب بين المراكز المدينية وأطرافها المدينية والتمدينية. وقد استفادت الطبقة الوسطى في المدينتين المليونيتين من هذا التساقط والنمو بحكم موقعها كطبقة خدمات في نشاطاتها الاقتصادية.

وقد اشتركت المدينتان في الاستفادة من العلاقة بين المال والسلطة خلال العقد الأخير، لكن استفادة حلب كانت متأخرةً عن استفادة دمشق. فخلال فترة السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥، كانت مدينة حلب مهمّشةً من قبل السلطة المركزية التي اختارت التحالف مع تجار دمشق وعلمائها، وتكوين طبقة رجال أعمال جديدة

جرى تدقيق المشهد مع حمزة مصطفى. أما أبرز ما حدث في دمشق فهو تظاهر فنانيين وكتاب وصحفيين في حي الميدان، وقيام بعض المعارضين البارزين مثل عارف دليبة بإلقاء كلمات في تظاهرة في القدم وفي تجمعات حي ركن الدين.

^{٥٨} تكشف قوائم المعتقلين في ريف دمشق في تموز/يوليو ٢٠١١ عن وجود عدة أطباء ومحامين ومهندسين ومدرسين بين المعتقلين أمكن تمييزهم بسبب ذكر مهنتهم. قارن مع بيان المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)، ٢٠١١/٨/٤.

^{٥٩} نصر، الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

^{٦٠} المصدر نفسه، ص ٧.

منهم، بدل التحالف مع حلب التي تضرر اقتصادها فوق ذلك من قطع أو توتر العلاقات الاقتصادية-السياسية السورية مع تركيا والعراق. وفي العام ١٩٨٠ إبان ذروة محنة الثمانينيات في سورية، كسر تجار دمشق وعلمائها البراغماتيون الإضراب العام، بينما انخرطت فيه حلب بكلّ قواها بحكم تشكيلها مصدر تمويل وتجنيد المجاميع الإسلامية المسلّحة. هكذا كان أبناء عائلات دمشق خارج هذه المجاميع بينما كان زهوة أبناء عائلات حلب في طليعتها. ولقد انتعشت حلب لمدة سنة تقريباً بتحسّن العلاقات السورية-العراقية، وفتح السوق العراقية أمام منتجاتها، لكن بعد أن توقّف شهر العسل السوري-العراقي، وأغلقت الحدود بأشدّ ما يكون، انخرطت حلب في سياقٍ معقّدٍ في دعم عمليات المجاميع الإسلامية المسلحة وتطويرها، وحطّم شبابها الإسلاميون خطوط التسوية والتهدئة بين حكّماء الحركة الإسلامية وشبابها المدني.

كان لا بدّ من مكافأة دمشق ومعاقبة حلب. وكان من يمسك بذلك هو الممسك بالقوة، أي مركز السلطة، والقوة بالتعريف هي القدرة على الأمر والنهي، والثواب والعقاب. وتجلّت بعض مظاهر ذلك في مرحلة الانفتاح الاقتصادي بعد صدور قانون الاستثمار (١٩٩١)، إذ حازت دمشق على ٥٠% من الاستثمارات، بينما حازت حلب على ١٦,٧% منها، في ظلّ شروط التوتّر الاقتصادي والسياسي بين سورية وتركيا، وبقاء العلاقات مقطوعةً ما بين سورية والعراق في التسعينيات على الرغم من تحسّنها النسبي في النصف الثاني من تلك الفترة^(٦١). لكن الوضعية تغيّرت جذرياً في العقد الأخير، إذ أعاد الرئيس بشار الأسد النّظر جذرياً في سياسة والده، ووضع إنعاش حلب في صلب أولوياته؛ ممّا جعل العلاقات تتوثّق بين غرفتي التجارة والصناعة وبين السلطة المركزية. وبهذا الشكل، تمّ ضمّ العديد من رجال الأعمال الحليبيين إلى طبقة رجال الأعمال الجدد التي أعيد تكوينها لاستقبال رؤوس الأموال الخليجية والسورية المغتربة العائمة الباحثة عن الاستثمارات عبر بوابتها بالتحالف مع الحكومة. ومنح هؤلاء معظم عقود الاستثمار بنظام (B.O.T) لمنشآت الدولة ذات الطبيعة الأثرية أو الموقع المهم، أو مشاريع الاستثمار والتخديم البلدية عبر شراكةٍ خفيةٍ ما بين الناقلين في مجلس مدينة حلب ومن يقبع خلفهم وبينهم. وسيردّ بعضهم هذا الجميل بتمويل "الشيبة" لاحقاً. وتزامن ذلك مع تطور العلاقات السورية-التركية على أسسٍ تكامليةٍ بين حلب وغازي عينتاب لتستعيد حلب سوقها التركية التاريخية، ولتشكّل سوقاً للبلدات التركية القريبة منها، ولتنشأ شركات بين رأس المال التركي ورأس

^{٦١} بحث معد لكتاب يسهم الباحث في تحريره مع كل من ٨-٩ P. Fabrice Balanche, *Alep et ses territoires : une métropole syrienne dans la mondialisation*, P. ٨-٩. تيبيري بواسيه وجون كلود-دافيد عن سورية الشمالية، وهو لم ينشر بعد.

المال السوري الجديد عموماً. وكانت حصّة حلب مرموقةً في هذه الشراكات والتحالفات الاستراتيجية. وعلى خلاف دمشق التي هدّدت المنافسة التركية بعض صناعاتها، فإن الخبرة الصناعية والتجارية الحلبية استثمرت تراثها التاريخي في التكيّف وفق قواعد لعبة المصالح الجديدة مع المنافسة التركية؛ وحوّلت المنافسة إلى فرصة ومصلحة، بل وصولاً إلى درجات التكامل التعاقدية التجاري والصناعي معها، وحصد الثمار منها. وفي هذا السياق، تطوّرت في العشريّة الأخيرة تجارة حلب الخارجية مع تركيا وأوروبا وشرقي آسيا والصين، بحيث ارتفع نشاط نقل البضائع عبر مطار حلب الدولي من ٥% في أوائل التسعينيات إلى ١٠% في العام ٢٠١٠^(٦٢). وقد كانت تجارة حلب وسلعها تاريخياً تنتمي إلى نمط التجارة طويلة المدى، وتمثل المصبّ التاريخي للطرق التجارية العظمى وفي طبيعتها "طريق الحرير" الذي ينتهي في حلب، ويبلغ مصبّه أنطاكية التي تقع الآن في إطار الجمهورية التركية.

حلب: "مدينة أغنياء الأزمات" و"الحروب"

يشكّل هذا التحليل المقارن أحد مفاتيح تفسير موقف المدينتين المليونيتين من حركة الاحتجاجات. فخلال سيرورة الاحتجاجات وتطورها على مدى خمسة شهور ونيف إلى حركة عصيان مدني، وإضراباتٍ عامّة، وانتفاضاتٍ شعبيةٍ في كثيرٍ من المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، ظهرت المدينتان المليونيتان وكأنهما خارج ما يجري. ولم يظهر منهما إلاّ بشكلٍ متأخّرٍ وفي حدود أواسط نيسان/أبريل ٢٠١١ (أي بعد نحو شهر ونيف على اندلاع الحركات الاحتجاجية) بعض التحركات في شكل "بؤر"، اندلعت لأوّل مرّة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ في مدينة دمشق "الإدارية" من جامع الحسن بالميدان، وفي شكل "بؤر" بسيطةٍ تقوم بها المجموعات الشبابية "المتنقلة"، والتي تقع في فضاء لجنة العمل الوطني الديمقراطي المحلية في مدينة حلب، وفق منهج "التثوير". وتمثل هذه اللجنة معارضةً سياسيةً منظمّةً وليس مجرد اجتماع شبابٍ محتجّين.

وفي حين اتّسعت في الأوّل من تموز/يوليو ٢٠١١ بؤر الاحتجاجات في عشوائيات وطرفيات مدينة دمشق "الإدارية"، وفي بعض أحيائها الشعبية التي تتسم بكثافة من ينحدرون فيها من أصولٍ حورانيّةٍ مثل القدم وبرزة البلد والزاهرة والميدان؛ فإن حركات مدينة حلب بقيت "خافتةً" من الناحية الفعلية حتى الآن، باستثناء بعض

^{٦٢} Ibid, p. ٩

"البؤر" هنا وهناك التي تحرّكها على مستوى المدينة المجموعات "الديمقراطية المتقلّبة"^(٦٣)، والتي أحرزت بعض النجاحات في الأحياء العشوائيّة والطرفيّة مثل حيّ الصاخور وطريق الباب الطرفيّين، واللذين تشكّلا من الهجرات الريفيّة إلى مدينة حلب، وصولاً في أواخر تموز/يوليو إلى انتشارها بشكل "مئي" أكبر (أي تتألف من عدة مئات). فلقد انشغل سكان عشوائيات مدينة حلب باستخدام يوم الجمعة لبناء المخالفات، وليس للتظاهر. وقد شهدت المجموعات "المتقلّبة" عنصراً جديداً هو انضمام بعض شباب الحزب الشيوعي السوري الجبهوي (جناح يوسف فيصل) إليها، وشبابه أكثر ليبراليةً بالمعنى السياسي للحريات، بينما نظّم شباب الحزب الشيوعي السوري الجبهوي الآخر (جناح بكداش) -وهو شديد المحافظة سياسياً وأيديولوجياً- تظاهرةً تأييداً في ساحة سعد الله الجابري أكبر ساحات حلب^(٦٤). وغدت ساحة الجابري مكان تجمع المؤيدين، بينما غدت محاولة الخروج من المساجد أمكنة تحرّك المعارضين. وبالمقارنة مع دور عامل "الفرعة" في الأحياء الشعبيّة والطرفيّة بدمشق في الانتفاض -القدم مثلاً-، يطرح السؤال التالي: لقد تدقّق ألوف المهاجرين من جسر الشغور والمعرة إلى أقرانهم في مدينة حلب إبان أزمة جسر الشغور، فلماذا لم يبرزوا مثل هذا العامل؟ يرتدّ التفسير الأساسي إلى ضعف مشاركة أهالي الجسر أنفسهم في العمليات المسلّحة التي قام بها شبّان جبل الزاوية "الملثّمون"، وبالتالي هاجر هؤلاء إلى مدينة حلب بينما هاجر معظم شباب جبل الزاوية إلى تركيا^(٦٥).

يمثّل العامل الأمنيّ في تفسير هدوء حلب -أي تفسيره بواسطة قوّة القبضة الأمنيّة- أضعفَ عاملٍ، فالتشديد الأمني لم يظهر إلا بشكلٍ متأخّرٍ وبأساليب "ناعمة"، وكان ممكناً للحركات لو أنها ستتدلّع أن تتّم قبل تشديد القبضة، إذ انتهجت الأجهزة الأمنية في حلب سياسة القوّة "الناعمة" في التعامل مع أهالي المدينة، أو مع بعض البؤر التي حدثت خلال شهر نيسان/أبريل. وعلى خلاف شقيقاتها في المحافظات الأخرى، كانت أجهزة الأمن في حلب "تهش" بعصيّ كهربائية وهراوات "اللجان الشعبيّة" (الشيبيحة) من دون أن تستخدمها، بل كانت تلعب دور الفاصل بين المتظاهرين و"الشيبيحة"^(٦٦).

^{٦٣} مقابلة شخصية أجراها الباحث مع رجاء الناصر في نيسان/أبريل ٢٠١١ بحلب.

^{٦٤} محادثة أجراها الباحث في ٥ آب/أغسطس مع محمود الوهب بحلب.

^{٦٥} محادثة أجراها الباحث مع "أبو أسامة سيجري" في ٥ آب/أغسطس بحلب.

^{٦٦} متابعات الباحث الميدانية لتعامل أجهزة الأمن مع الطلاب المتظاهرين في الجامعة، ومع بؤرة احتجاجات الهلك، وتظاهرة الباب الأولى، وبؤرة السفيرة واعتصام السابع عشر من نيسان/أبريل.

وفي أواخر تموز/يوليو ٢٠١١ فقط أخذت الأجهزة تُبدي تعاملاً متشدداً مع المتظاهرين، وحين سقط أحد الشهداء تنصّلت من مسؤوليتها في ذلك، وأخذت تستخدم الشبيحة ضدّهم كما حدث في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١١ في فضّ اعتصامٍ للمحامين الديمقراطيين ضمّ عشرات المعتصمين فقط^(٦٧)، بينما لم يتم استخدام "اللجان الشعبية" ضد تظاهرات بعض أبناء العشائر كي لا يتحوّل الصدام بينهم وبين المتظاهرين "المثييين" إلى صراع عشائري، بحكم انتماء الطرفين إلى الفضاء العشائري نفسه^(٦٨). وفي ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١ في مدينة الباب بمناطق حلب، ردّاً على التظاهرات الليلية التي شارك فيها عدة ألوف من الشباب، كان التعامل الأمنيّ الأشدّ، لكنه لم يصل إلى حدّ وقوع القتل^(٦٩)، وربما لو قام جهاز الأمن بدور "الصائل" الذي يستخدم العنف بشكلٍ مفرطٍ دون "حسيبٍ ولا رقيبٍ" لاختلف الوضع، ذلك أنّ ما هو متواتر في الأحداث يشير عموماً إلى أنه حينما لعب الأمن دور "الصائل"، اشتدّت حركة الاحتجاج وتوسّعت وتكثّفت، ونشأت سلسلة سببيّة جديدة لتأجج الاحتجاج هي الردّ على القتل المفرط. وقد ظلّ اشتغال هذا العامل محدوداً في حلب. ومن هنا يجب أن يذهب التفسير بخصوص مدينة حلب إلى ما هو أبعد من هذا العامل، ووضع دوره في نصابه الحقيقيّ وليس المتصور، إذ أن التشدّد الأمني لم يظهر إلا بشكلٍ متأخّر جداً.

يعود ذلك على مستوى العمق إلى عوامل متعدّدة من أهمّها سوسيوولوجياً أن عشوائيات مدينة دمشق "الإدارية" وطرفياتها الفقيرة التي اندلعت فيها حركة الاحتجاجات تتألف من مهاجرين داخليين، ولا سيّما من مدن درعا. وتعتبر هذه الهجرة عملية مستمرة منذ عقود. وقد تمركز معظم هؤلاء المهاجرين في أحياء مثل الميدان الذي مثل تاريخياً مركز تسويق حبوب حوران سهلاً وجبلاً، وبرزة البلد إلى جانب المهاجرين الحوارنة القدامى وفق منطق "التركز الطبيعي" للمهاجرين. وحين لم تعد هذه الأحياء قابلةً لاستيعاب المهاجرين بسبب تضخّمها أو ارتفاع أسعار عقاراتها أو إيجاراتها، فإنّ قسماً كبيراً من المهاجرين الداخليين استقرّ في الأحياء الطرفيّة مثل القدم والمخيم والزاهرة، وفي الضواحي الجنوبية مثل ببيلا، وبلدا، والسبينة، وصولاً إلى الكسوة وخان دنون في محافظة ريف دمشق، وعلى تخوم محافظة درعا.. إلخ. وقد ساهم التضامن الاجتماعيّ الأهلي (الفرعة) مساهمةً كبيرةً في تحريض هذه الطرقيّات على الاحتجاج، وهي التي تتسم بمميزات البيئة الأكثر قابليّةً

^{٦٧} تدخلت عناصر من الشبيحة، وأقدموا على ضرب المحامين بالعصيّ الحديدية والصواعق الكهربائية ممّا أوقع عدداً من الجرحى (من رسالة رجاى الناصر للباحث يوم ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١١).

^{٦٨} محادثة أجراها الباحث في ٥ آب/أغسطس ٢٠١١.

^{٦٩} لجنة العمل الوطني الديمقراطي بحلب، "أكثر من مئة معتقل في بلدة الباب خلال ست ساعات فقط"، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١ (بيان). وقد "أقدمت عناصر الأمن والشبيحة على إلقاء قنابل غازية، وقنابل مخدّرة على المتظاهرين، وهو ما أدّى إلى حالات إغماء كثيرة".

للاحتجاج بحكم تدني مؤشرات تنميتها البشرية. وبهذا المعنى كانت درعا داخل مدينة دمشق نفسها، بينما لم يكن هذا المؤثر قائماً في حلب، إذ ينحدر معظم سكان أحيائها الطرفية والعشوائية من ريفها الكبير المباشر ومن الفئات الوسطى في محافظة إدلب، في حين يقطن متوسّطو الدخل المهاجرون في الأحياء الشعبية المنظمة مثل أحياء سيف الدولة وصلاح الدين الكثيفة سكانياً.

وفي حين تعرّضت بعض الفئات الحرفية من البورجوازية الصغيرة في الطوق المدني الطرفي لمدينة دمشق الإدارية للإفلاس، فإن البورجوازية الصغيرة الحرفية الحلبية لم تتعرض للإفلاس كما تعرضت له سقبا وعربين مثلاً، لكنها عانت على مدى العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ من الركود الشديد، وتراجع أعمالها أو توقفها، بشكلٍ بات فيه الحرفيون يصرفون من مدخراتهم أو "يأكلون" من رأسمالهم. غير أنها انتعشت بشكلٍ كبيرٍ إبان احتدام الأحداث في المدن السورية، إذ أدّى غضّ الدولة النظر عن المخالفات العمرانية فيها- والتي وصلت فيها تسمية بعض أيام الجمع باسم "جمعة العمار" نسبةً إلى انشغال الحلبيين باستغلال يوم الجمعة لتشديد الأبنية المخالفة والتوسّع فيها- إلى نهضةٍ عمرانيةٍ مشوّهةٍ في قطاع البناء. وقد أنعشت هذه النهضة تشغيل ما لا يقلّ عن ٧٤ مهنةً حرفيةً راكدة مرتبطة بقطاع البناء، ويعيش منها مئات الألوف من العائلات. وأدّت إلى ارتفاع أجور عمّال البناء على مختلف درجاتهم لتصل إلى ضعف ما كانت عليه، وأحياناً إلى ثلاثة أمثاله^(٧٠)، ممّا أثر في ضعف مشاركة الأحياء الشعبية والطرفية التي تكتظّ بعمّالٍ من هذه المهن في البورجوازية الصغيرة، وتراجع روحها الاحتجاجية نتيجة غضّ السلطات البلدية نظرها عن نشاطاتها في القطاع غير المنظم، وفي عداة اقتصاد البسطات والأرصفة وعربات الخضار^(٧١). فضلاً عن أن مهنة الأحذية التي تختصّ بها أحياء كثيفة سكانياً مثل حيّ الهلّك الطرفي الشعبي بحلب قد تجاوزت ركودها بسبب اشتغال الورشات الحرفية الصغيرة لتلبية حاجات التسوّق في العيد.

^{٧٠} بلغ عدد مخالفات البناء "المرئية" حتى أيار/مايو ٢٠١١ عشرات الألوف من المخالفات ضبط منها ٢١٠٠ مخالفة فقط. وقد ارتفع الطلب بشكلٍ كبيرٍ على "البلوك"، إلى درجة أن إنتاج بعض المعامل محجوز لأسابيع مقبلة، على الرغم من ارتفاع سعر "البلوك" الواحدة بأكثر من عشر ليرات عن الفترة السابقة، كما أن سعر الكيس الواحد من الإسمنت وصل إلى ٥٠٠ ليرة أي بزيادة ٢٠٠ ليرة للكيس الواحد عن الفترة السابقة، وبلغ حديد التسليح سعر ٤٥ ألف ليرة للطن الواحد وبزيادة ١٥ ألف ليرة عن السابق، كما زاد سعر المتر من "الإحضارات" حصى ورملاً أكثر من ألف ليرة. قارن مع تقرير لجريدة "قاسيون" (السورية)، على الرابط:

<http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=١٥٧٧٠>

^{٧١} هذه الفكرة ثمرة حوارات أجراها الباحث مع عدّة شخصياتٍ متابعَةٍ لهذا الشأن من أبرزهم المحامي علاء الدين السيد. إن انشغال العشوائيات وأحياء المخالفات حلّ وبعض الأحياء المنظمة- بالبناء خلال أيام الاحتجاجات يمثل أحد العوامل، وتشتبك فيه حلب مع دمشق. وساهمت جماعات المخالفات في المدينتين في تخفيف حجم القوة البشرية الاحتجاجية.

بينما استفادت قطاعات التجارة والخدمات كلها، والملاك العقاريون الصغار في المدينة وفي بلدات المناطق القريبة من المدينة من تدفق ٣٠٠ ألف نازح إليها من حماة وإدلب خلال الأحداث، بشكلٍ لم تعد فيه تقريباً شقّة خالية من دون تأجير. وأدى ذلك في مجمله إلى تحريك الطلب الفعّال في السوق، وتنشيط العجلة الإنتاجية والخدمية والتجارية. وعلى خلاف مطاعم دمشق شبه المقفرة، فإنّ مطاعم حلب و"مولاتها" مزدهرة، والحلبيون الذين لم يقوموا بسياحتهم الداخلية صوب البحر ينفقون بدلاً عنها في مطاعم حلب. وعلى خلاف أسواق دمشق التي تضررت بتراجع عدد السيّاح، وتدّتي أسعار منتجاتها في سوق الحميدية إلى النصف، فإنّ أسواق حلب تجاوزت ركودها بقدم "السيّاح" الجدد "المقتلعين" الذين يصرفون مدخراتهم في أسواقها. وبهذا الشكل، استعاد الحلبيون جزءاً كبيراً من دورهم السابق في الاغتناء من الأزمات^(٧٢)، ونشوء ما يمكن تسميته بـ"أغنياء الأزمات" فيها على غرار "أغنياء الحرب". وهؤلاء يحمدون الله على أنه لم يصبهم ما أصاب المدن الأخرى^(٧٣). بينما لم تحدث في طرفيات حلب انفجارات ناتجة عن ارتفاع حجم البطالة كما حدث في ريف دمشق نظراً لأن نهضة قطاع البناء وما يرتبط به من حرف ومهنٍ وورشاتٍ صغيرةٍ ومتناهية في الصغر قد ساهمت في تخفيف أثر البطالة وفقر في عشوائيات مدينة حلب وطرفياتها، بتوفير فرص العمل. كما أنّ المعامل استوعبت قسماً كبيراً من العمال الذين استغنت عنهم المعامل الأخرى المتوقّفة عن العمل جزئياً بسبب آثار الأزمة العالمية عليها، وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج^(٧٤). ولهذا لم تتدلع حركات احتجاجية في منطقة بليرامون - حريتان، التي تُعتبر مثل ريف دمشق للصيق بمناطق الطوق الحلبى المباشر، وتنتشر فيها شبكةٌ كثيفة من المعامل.

ويضاف إلى ذلك عامل ثالث في هدوء حلب النسبي، وهو العامل السياسي الكردي، فخلافاً لمدينة دمشق التي انخرطت فيها بعض الفئات الوسطى في حيّ ركن الدين المنظم والمهمشون في أعاليه العشوائية المكتظة التي توسّعت في الستينيات وتضخّمت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولحيّ زروفا العشوائي المتشكّل

^{٧٢} في تاريخ القرن العشرين، كانت مدينة حلب تغتني دوماً من الأزمات، فأثر اندلاع الحرب العالمية الأولى اغتنى قطاعها العقاري بسبب ارتفاع الإيجارات، وإبان منبحة الأرمن والهجرات السريانية بين سنوات ١٩١٥ و ١٩٢٤ ازدهرت بموجات المهاجرين عبر تلبية حاجاتهم والتوسع ببناء الأحياء الجديدة. كما اعتنتت بسبب تقدمها الصناعي بارتفاع طلب مكتب تموين جيوش الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية على السلع والمنسوجات. وكان الضرر الأكبر الذي أصابها هو في حقبة الثمانينيات بسبب قطع العلاقات التجارية والسياسية مع تركيا والعراق. وحين انهارت المنظومة الاشتراكية وفتح السوق، كان نشاط حلب في تلك الأسواق مبهراً.

^{٧٣} يشير علاء السيد في ضوء ملاحظاته الميدانية والأنتروبولوجية للسلوك الحلبى العام كما يبرز في بعض المقاطع بما يلي: "يشعر الحلبيون أنهم أدكى من غيرهم عندما لم يتعرضوا للتكدي الذي تعرضت له بقية المدن، وشاهد تعابير الشمامة للقاعدين في المطاعم عندما تنتشر أخبار القصف في المدن الأخرى وينظرون إلى بعضهم لتأكيد حسن خيارهم، لكن ربما تحت الرماد المشاعر مختلفة". (من رسالة علاء السيد إلى الباحث يوم ٢٠١١/٨/١١).

^{٧٤} من حوارات أجراها الباحث مع عدد من صناعيي مدينة حلب خلال سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ومن أبرزهم خليل نيازي.

على هوامش مشروع دمر المنظم؛ وقد تشكلت عشوائيات الحيين من هجرات الفقراء الأكراد من المنطقة الشرقية بدرجةٍ أساسيةٍ بفعل موجات الجفاف، وانتقال بعض العمّال الزراعيين إلى العمل في قطاع مدينة دمشق الاقتصادي غير المنظم (اقتصاد الظل)، أو في معاملها المتموضعة في ريف دمشق؛ فإن مشاركة أكراد مدينة حلب محدودة جداً لأسباب سياسية. وينتشر الأكراد في حلب في الأحياء كافةً، غير أنّ تركّزهم الأكبر هو في حيّ الأشرافية والشيخ مقصود الشعبيين والكثيفين سكانياً، كما أنّ نشاطهم لم ينخرطوا في نشاطات وإثارات "المجموعات المتنقلة التثويرية" لـ"البور" الاحتجاجية. وبالتالي هناك ثلاثة عوامل دمشقية في حركة الاحتجاجات غابت عن حلب بشكلٍ واضحٍ، وهي العوامل السوسيولوجية (الدرعاوي الداخلي) والاقتصادية، والكردية.

ريف حلب: وقفة "مجهرية" عند تظاهرات مدينة الباب:

لماذا ثار ريف دمشق بشكلٍ شاملٍ على مركزها بينما كان ريف حلب الذي لا يقلّ تدهوراً في مستوى فقره البشري وفقره المادّي أقرب إلى الهدوء؟ ولماذا ثارت أطراف دمشق "الإدارية" على مركزها بينما بقيت هذه الأطراف الحليّة صامتةً أو محدودة التحرك، واقتصرت شدّة الاحتجاجات على عددٍ محدودٍ من المدن؟ وإلى أيّ حدّ سبقت حلب "هادئة" أو "صامتة"؟ الحقيقة أنّ ريف أو مناطق محافظة حلب، ولا سيّما ريفها الشرقي، والذي يبلغ حجمه الديموغرافي ٢٢٤٣٦٢٠ نسمة، يتّسم بكافة مؤشّرات المدن الصغيرة والمتناهية في الصغر تهميشاً وقابليّةً للاحتجاج. وينتمي هذا الريف المتمدين حديثاً على مستوى مؤشّرات تنميته البشرية إلى المناطق الأكثر فقراً في سورية، وقد شهد أولى تظاهراته الاحتجاجية "الرمزية" في مدينة عين العرب ذات الغالبية الكردية، ونظمها حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي (ب.ك.ك)^(٧٥). ولكن هذه التظاهرات على الرغم من الحشد الكبير فيها، تبقى من النوع الرمزي بالقياس إلى ما يمكن أن تعبّته القوى الكرديّة المنظمة^(٧٦). كما جرت في نيسان/أبريل بمدينة السفيرة، وهي من المدن الصغيرة الأقرب إلى البلدات، تظاهرة صغيرة شارك

^{٧٥} تقع منطقة عين العرب في ريف حلب على الحدود السورية- التركية، وهي منطقة ذات غالبية كردية، ويقطن مركزها ٥٢٥٦٤ نسمة، بينما يقطن المنطقة ككل ٩٥٤٩٥ نسمة. وقد دعا فيها حزب الاتحاد الديمقراطي (p.y.d) -الواجهة السورية لحزب العمال الكردستاني- في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى تنظيم تظاهرة. وقد بث التلفزيون الكردي (ROG) صورها، وبيّن منها أن عدد المشاركين يتراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ متظاهر معظمهم من مناضلات الحزب. لكن بعد فترةٍ، رفع الحزب حجم التظاهرات التي حافظت على طابعها السلمي.

^{٧٦} هي رمزية بمعنى أن الغالبية الكردية في المنطقة، والتي تشتغل في نطاقها تنظيمات كردية قوية قد تظاهرت رمزياً للتضامن مع الحركة الشعبية بطاقات محدودة وليس بطاقتها كلها. إذ أنّ منطقة عين العرب حين تتظاهر كلها فإنها تخلق حالة عصيان مدني شامل. ففي عيد النيروز في العام ٢٠١٠ تظاهرت عين العرب وسيطر المتظاهرون على مراكز السلطة كلها، بما فيها مفرزة الأمن.

فيها نحو ٤٠ إلى ٤٥ شاباً، وتم احتواؤها^(٧٧). لكن ومنذ شهر تموز/يوليو، دخلت إلى خطّ الاحتجاجات مدينتان تنتميان إلى فئة المدن المتوسطة حجماً، هما مدينة أعزاز، والتي قامت في بعض بلداتها مثل "مارع" و"تل رفعت" عدة تظاهرات^(٧٨)؛ ومدينة الباب (٧٣٩٦٢ نسمة)، التي انفردت عن غيرها بأن تظاهراتها غدت متواصلةً خلال شهر تموز/يوليو. فخلال هذا الشهر، شهدت أكثر من ١١ تظاهرةً، ووصل عدد المشاركين في بعضها إلى عدة آلاف. ويستحقّ انخراطها في حركة الاحتجاجات فحصاً مدقّقاً بعض الشيء من حيث أنه يضيء تعقيد عوامل احتجاجات المجتمعات المحليّة.

يعود تطوّر مدينة الباب الحضريّ إلى القرن التاسع عشر في إطار برنامج العمران الحضري الذي طبّقه السلطان عبد الحميد الثاني. وقد كانت من أشدّ البلدات المتحصّرة خلال القرن العشرين محافظةً وتشدّداً، لكنها تميّزت في إطار هذه المحافظة بحيويّتها السياسية، إذ كان لكافة التيارات الشيوعية والقومية السورية والقومية العربية البعثية والناصرية لاحقاً و الإخوان المسلمين حضوراً فيها. وتعتبر منظمة الحزب الشيوعي السوري أبكرها، وانفرد نشوء هذه المنظمة عن غيره بأنّ عدداً من المشايخ هم الذين أسسوها لدواعٍ طبقيةٍ بحتةٍ من بينها عائلات حمشو والنعساني وقنبر. وتطوّر حجم هذه المنظمة ليصل عدد المنخرطين فيها وأنصارها إلى نحو ١٥٠ عضواً^(٧٩).

وحدث التغيّر الكبير في موازين القوى العائلية- السياسية في البلدة التي أخذت تشهد في السبعينيات سرعةً كبيرةً في عملية تمدينها، وارتفاع حجم سكانها مع انضمام العائلتين الممتدتين والكبيرتين فيها (عائلة الشهابيات وعائلة خلّو) إلى ما يمكن تسميته بلغة ابن خلدون بـ"أهل الدولة"، حيث تقاسمت هاتان العائلتان مع عوائل أخرى أقلّ حجماً ونفوذاً منها مراكز النفوذ في الباب في إطار عملية "تبعيث" المدينة، ومراكز التمثيل في الأجهزة الحكومية والتمثيلية على مستوى محافظة حلب ومجلس الشعب. في المقابل سيتضاءل نفوذ المنظمة الإخوانية التي أفرزت عدة أعضاء إلى صفوف "الطليعة المقاتلة"، بسبب ضربها في الثمانينيات،

^{٧٧} محادثة شخصية أجراها الباحث في نيسان/أبريل ٢٠١١ مع القاضي المتقاعد وعضو محكمة النقض سابقاً بشير إبراهيم، والذي كان معظم المتظاهرين من أقاربه. وكان بعض منهم متأثرين بتحمل وزير العدل على القاضي، وإنهاء عضويته لمحكمة النقض بتسريجه بشكل اعتباطي، وتحديّ القاضي للمؤسسات القانونية بمراجعة القضية دون قدرة من هذه المؤسسات على إنصافه. لكن الأجهزة الأمنية المحلية استوعبت التظاهرة، وهدأتها، فلم تعقل أو تقتل أحداً من المشاركين فيها.

^{٧٨} حدثت في أواسط تموز/يوليو ٢٠١١ حركة احتجاجية في مدينة أعزاز بعد صلاة الجمعة بقدر عدد المشاركين فيها بعدة آلاف، وقتل فيها شاب واحد. وكاد الأمر أن يتطور إلى صراع بين العائلات المتنافسة بعد اتهام شباب إحداهما بإطلاق النار، لولا تسوية الأمر. وكانت سوق أعزاز مزدهرة على مستوى سوق الملابس التركية التي شكلت مقصد أهالي حلب في زمن تهريبها، لكنها فقدت "احتكارها" لهذا المصدر في دخل كثير من عائلات بعد تحرير التجارة مع تركيا.

^{٧٩} محادثة مطولة في ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ مع محمود الوهب بحلب.

وسيجل مكانها التدين المتشدد بشكل عام. وخلال ذلك سيشتد التنافس بين وجهاء مدينة الباب وبلدة تادف حول امتلاك المكانة في أجهزة الحزب والدولة. ومع خروج العماد حكمت الشهابي رئيس هيئة أركان الجيش السوري الأسبق من فئة "أهل الدولة" في العام ١٩٩٨، لتمهيد الطريق أمام انتقال السلطة إلى بشار الأسد، أخذت العائلة تشعر بـ"الاستضعاف" بعد "قوة شوكتها"، على الرغم من إبقاء بعض "المؤلفة قلوبهم" منها في إطار "أهل الدولة". وإبان حركة الاحتجاجات في سورية، خرجت في نيسان/أبريل ٢٠١١ تظاهرة صغيرة في المدينة، انخرط فيها بشكل أساسي بعض أبناء العائلات الإخوانية السابقة التي تعرّضت إلى فقدان عددٍ من أبنائها إبان أزمة الثمانينيات، وسرعان ما طوّر هؤلاء الشباب حركتهم، فانضمَّ إليهم شباب العائلة "الشهابية" (المستضعفة)، ممّا أدّى إلى وقوع الصدام بينهم وبين شباب العائلة الأخرى التي تأتي في المرتبة الثانية على مستوى الحجم والنفوذ التقليدي، وهي عائلة "خلوّ" التي حافظت على موقعها في فئة عائلات "أهل الدولة"، ووسّعت من نفوذها بملء الفراغ الذي تركه خروج الشهابيات من تلك الفئة^(٨٠).

ومع تطوّر التأثير بما يحدث في باقي مناطق سورية، أخذ هذا العنصر التقليدي في الانقسام يفقد تأثيره في الاحتجاج، إذ تجاوز الشباب الخلافات والانقسامات العائلية التقليدية في المدينة، كما تجاوزوا الانقسام التقليدي والضاري حول المكانة والنفوذ بين مدينة الباب ومدينة تادف الصغيرة المجاورة، بشكلٍ أخذ فيه شباب الباب يشاركون في تحركات شباب تادف وكذلك العكس. وكان شباب تادف قد حوّلوا جنازة أحد العسكريين الذين استشهدوا في حماة إلى تظاهرة احتجاجٍ ضدّ النظام، فدخلوا من هذا المدخل في خطّ التظاهرات^(٨١). وعبر ذلك عن تغيير اجتماعي كبير في المجتمع المحلي، بحيث أنّ شباب الباب وتادف على اختلاف عائلاتهم - باستثناء عائلة خلوّ - انخرطوا في حركة الاحتجاجات التي قمعتها السلطات بشدّة، واعتقلت أكثر من ١٠٠ منهم^(٨٢).

على خلاف اعزاز والباب، وقبلهما عين العرب التي تميّزت حركة الاحتجاجات فيها بالشدّة والانتساع والكثافة، لم يحدث تحركٌ ملحوظ أو ذو أهميةٍ في مناطق محافظة حلب، أي في مدنها الصغيرة والمتناهية في الصغر، أو في أريافها، أو محيطها المباشر اللصيق بها جغرافياً واقتصادياً. وفي المجمل، كان التحرك

^{٨٠} من متابعات الباحث الميدانية ومقابلات عديدة أجراها في نيسان/أبريل ٢٠١١ بحلب.

^{٨١} محادثة سبق ذكرها مع محمود الوهب.

^{٨٢} لجنة العمل الوطني الديمقراطي بحلب، "أكثر من مئة معتقل في بلدة الباب خلال ست ساعات فقط"، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١ (بيان). وقد "أقدمت عناصر الأمن والشبيحة على إلقاء قنابل غازية، وقنابل مخدّرة على المتظاهرين، وهو ما أدّى إلى حالات إغماءٍ كثيرة"

الاحتجاجي حتى الآن في محافظة حلب محدوداً مدينةً وريفاً، ومقتصرًا على نقاطٍ بعينها، لكنه مرشحٌ للتطور في المدن المتوسطة والصغيرة في "ريف حلب" أكثر من المدينة، ولا سيّما في اعزاز ومحيطها وفي الباب وتادف. ومن خلال التحليل الميكروي المكثف لحالة الحركة الاحتجاجية في مدينتي الباب وتادف، يتبيّن بوضوح أنّ عوامل الاحتجاج شديدة التعقيد، وتتدخل فيها عوامل تقليدية عديدة لكنها سرعان ما تنفك عن هذه العوامل، وتتخذ شكل حركات الشباب السلمية المندلعة في المدن السورية الأخرى. هذا على مستوى مدن محافظة حلب الأعلى تمدنيًا، والتي يقوم فيها الانقسام التقليدي على الانقسام العائلي؛ لكن تركيب بعض مدن المناطق الأخرى يختلف في أنّ انقسامه الأساسي عشائري أكثر ممّا هو عائلي. ويتّسم فوق ذلك بوجود تاريخٍ طويلٍ من الثارات العشائرية المكبوتة، وبأنه مسلّح؛ بينما تخلو الباب وتادف من هذه العشائرية وثاراتها، كما تخلون تقريباً من التسلّح. ويضاف إلى ذلك أنّ بعض قادة عشائر حلب، وبصفة أدقّ بيوتاتها العشائرية متحالون مع السلطة، ويشكّل بعضها خزّانها في قوام "اللجان الشعبية" (٨٣). ويتألف هؤلاء من رؤساء عشائر البقارة والعاسانة وجيس والعكيدات والبوشعبان والحديدين وغيرهم بحلب. ويمتدّون على مدى ريف حلب الشرقي الذي يعود تحضره إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ويقطن عددٌ كبير منهم نتيجة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة في أحياء المدينة الطرفية. ويعتبر بعضهم منذ خمسة عقود وحتى الآن العمود الفقري لعمليات التهريب المختلفة (٨٤). ويتّسمون على الرغم من تمدنهم بقوة العصبية العشائرية. وتتّسم قياداتهم التقليدية بأنها مطواعة للنظام، ومؤيّدّة له في إطار العلاقة الاسترانيانية (٨٥).

إشكالية الانتقال الديمقراطي في مجتمع مركّب الهوية: مشاهد كلبية

نظرة مقارنة بين النظم السورية والتونسية والمصرية: المشترك والمختلف

يشبه اندلاع الحركات الاحتجاجية في المشهد السوري في بعض الوجوه المشهد التونسي الذي اندلعت فيه تلك الحركات انطلاقاً من مناطق الوسط والجنوب الطرفية والفقيرة أكثر ممّا تشبه المشهد المصري الذي

^{٨٣} من أجوبة رجاء الناصر عن أسئلة الباحث.

^{٨٤} من دون ذكر أسماء، فإن التجارة غير المشروعة في حلب تشمل تجارة المخدرات. ولقد غدت مدينة حلب منذ الخمسينيات وحتى الآن من أهم مراكز تحويل الحشيش المستورد من تركيا التي كانت حكومتها تغض الطرف عن زراعته يومئذٍ، ومن ثمّ تصديره.

^{٨٥} قارن مع بيانات رؤساء هذه العشائر، وفي عدادها بيان لرؤساء عشائر البقارة يعلنون فيه أنّ راغب البشير يمثل نفسه ولا يمثل العشيرة. والحقيقة أنّ العلاقة ما بين بقارة حلب وبقارة الزور - كما يطلق عليهم في بحوث العشائر - علاقة رمزية، فليس هناك أي نفوذ للبشير في بقارة حلب خارج هذه الرمزية، وهذا هو حال العشائر السورية التي صارت بسبب التحضر المديد والتمدين في وضعية اجتماعية جديدة تبقى فيها "العصبية" قائمة، لكن العشيرة تعدو فيها عشائر. (حول هذه البيانات قارن مع ملخصها في تقرير جريدة الوطن (السورية)، ٢٠١١/٨/٥).

انطلقت فيه الثورة المصرية بقيادة الشرائح الشابّة والديناميكية والمتمرّسة من الفئات الوسطى المدنيّة، من قلب مدينة القاهرة المليونيّة بل والميغابوليتانيّة الممتدّة. ويختلف المشهد السوري عن كلّ من المشهدين في أنّ حجم المشاركة في حركة الاحتجاجات بالنسبة إلى إجمالي عدد السكّان كان أكبر في سورية منهما، ومع ذلك نجح المشهدان التونسي والمصري فيما لم ينجح فيه المشهد السوري حتى الآن. وبينما تشترك النظم الثلاثة السورية والتونسية والمصرية بنوياً على مستوى سياسات العلاقة بين التنمية والديمقراطية في قيامها على النموذج التسلّطي المتلبرل اقتصادياً الذي يقوم على "أمننة" الحياة العامّة بواسطة سيطرة النظام الأمنيّ، وانتشار وظائفه في شتّى حيّزات الحياة الاقتصاديّة- الاجتماعيّة- السياسيّة على مستوى الأفراد والمجتمع ككلّ، وإن اختلفت درجاته التسلّطية على مستوى النوع بين تسلّطية تامّة وشبه تامّة تحتلّ "الحيّز العام" في النموذجين التونسي والسوري، ونصف تسلّطية تتيح لـ "الحيّز العام" قدرًا من الاستقلاليّة النسبيّة عن النظام في النموذج المصري.

ونقوم هذه النظم كافّةً على نمط "الحزب الواحد ونصف" المسيطر الذي يأخذ شكل "الجبهة" في النموذج السوري، ويقوم على نمط الدولة-الحزب الأيديولوجي (العقائدي)، الذي يتلقّى فيه العضو تربيةً حزبيّةً عقائديّةً؛ وشكل الحزب المسيطر في كلّ من تونس ومصر، الذي يتميز بمحدودية طابعه الأيديولوجي (العقائدي) في حال الحزب الوطني الديمقراطي بمصر، وببصماتٍ علمانيّةٍ عقائديّةٍ بيروقراطيةٍ وسلطويّةٍ في نمط التجمع الدستوري التونسي بتونس. غير أنّ حزب البعث الذي يشكّل قوام "الجبهة" أو "حزب الواحد ونصف" بسوريا خضع في العقد الأخير لتحولاتٍ هيكليةٍ في بنيته، حوّلته من نمط "الحزب العقائدي" إلى نمط الحزب السلطوي الملحق بالسلطة لكن بمرتبة "الحزب القائد للدولة والمجتمع" دستورياً. وفقد بفعل السياسات الليبرالية الجديدة ومجمل التحولات الاقتصاديّة- الاجتماعيّة- السياسيّة والثقافية قواعده الاجتماعيّة التاريخيّة في الريف السوري. واندلعت الحركات الاحتجاجية من مناطق نفوذه السابقة مثل درعا وإدلب ودير الزور، ومن المناطق التي كانت تشكّل قاعدةً تقليديّةً للحركة الناصرية مثل ريف دمشق.

بين الهوية البسيطة والهوية المعقدة

تختلف الأنظمة السورية والمصرية والتونسية فيما بينها على مستوى الركائز الاجتماعية الداخلية لكلّ منها، فبينما تشترك في أنها نقطة تقاطع وتشابك بين مجموعة مصالح اقتصادية وعسكرية وأمنية مسيطرة، تتسم تناقضاتها بأنها تناقضات ثانوية وليست أساسية؛ فإنها تختلف فيما بينها في أنّ كلاً من النظامين التونسي والمصري لم تكن له ركائز "عصبية" أهلية بالمعنى الخلدوني تتماهى مع الدولة، بينما يتميز النظام السوري عنهما بأن هناك طوائف متعددة في المجتمع الأهلي متماهية معه، وتشكّل نوعاً من "عصبية" له، وإن لم تكن للنظام نفسه على مستوى السياسات نفسها سياسات هوياتية تقوم على التفرقة في التعامل اليومي أو في الحقوق والواجبات العامة بين المواطنين على أساس التمييز حسب المجموعات الثنية التي ينتمون إليها أو ينحدرون منها، بل على أساس مدى ولاء الأفراد للسلطة، ومدى انضوائهم في منظومة الاشتغال الزبائنية العامة، وتشكيلهم أتباعاً فيها^(٨٦). لكن النظام شكّل مع ذلك نقطة تشابك حرجة لتوازنات هوياتية لا تعرفها مصر وتونس بهذا الشكل، وذلك تبعاً لهيمنة "التجانس" الهوياتي أو الاثني^(٨٧) على المجتمعين التونسي والمصري، وهيمنة نمط الهوية التعددية المركبة على المجتمع السوري التي تميّز مجتمعات المشرق العربي والخليج والجزيرة العربية.

وبمعنى آخر، فإنّ المجتمعين المصري والتونسي بسيطاً الهوية على هذا المستوى، بينما يبدو المجتمع السوري معقداً الهوية دينياً مذهبياً وأقوامياً، إذ يشتمل اجتماعه الأهلي على المستوى المذهبي الديني على ما لا يقلّ عن ١٧ مجموعة فرعية أو بالأحرى "طوائفية"، وإن كانت تجتمع عموماً في فضاء الدينين الإسلامي والمسيحي. لكن سياسات الانتداب الفرنسي حاولت لدواعٍ استعمارية وبهدف تصفية إرث الحركة العربية في عهد الملك فيصل (١٩١٨-١٩٢٠) أن تقوم بما نصلح على تسميته عملية "قومية" على أساس هوياتي

^{٨٦} هذا ما يفسّر ارتفاع عدد العلويين الذين اعتقلهم النظام وسجنهم لمددٍ طويلة لأسباب معارضتهم السياسية. وكان هذا العدد كبيراً بحكم أن الشبيبة العلوية المتمردة على الإرث الفرنسي الانتدابي- الاستعماري في محاولة "قومية" الهوية المذهبية العلوية الإسلامية الفرعية الخاصة، ومحاولة إقصاء الطبقة التقليدية من زعامات قيادية ودينية علوية تقليدية من التأثير في المجتمعات المحلية العلوية. وتعريف الطائفة ليس في منظور تلك القيادات التي طوّرت نفوذها في مرحلة الانتداب، بل من خلال سلوكٍ وطني وقومي وطبقي يقوم على التكامل الاجتماعي، وتمثّل في نقل انخراطها في الأحزاب القومية مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وفي الحركة الناصرية.

^{٨٧} كلمة "الاثنية" في مصطلح الجماعة الاثنية (Ethnic Group) مشتقة من جذر لغوي يوناني (Ethnos) يعني "شعب"، ولا يعني "سلالة عرقية". ويستخدم المصطلح في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة بمعنى: "جماعة تعيش مع غيرها من الجماعات في المجتمع نفسه، ولكنها تختلف عن غيرها في أحد المتغيرات الإثنية مثل اللغة والثقافة، أو الدين والمذهب، أو الأصل القومي، أو السلالة العرقية. وتشعر الجماعة نفسها أو الجماعات المتعايشة معها بأهمية هذا الاختلاف، وترتب عليه نتائج سلوكية ملموسة مثل التفرقة في التعامل اليومي أو في الحقوق والواجبات العامة". (سعد الدين إبراهيم (منسق ومحرف)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٨).

وتعادل الجماعة الاثنية في الفرنسية مصطلح (Communaute)

طائفيّ ودينيّ، بل وحتى محاولة "اختراع" قومياتٍ إثنيةٍ على أساسٍ ديني طوائفي^(٨٨)، مع أن ما لا يقلّ عن ٩٢% من سكان سورية عربٌ مسيحيين كانوا أو مسلمين.

ويضاف إلى ذلك مجموعة انقساماتٍ أهليةٍ تقليديةٍ يشترك المجتمع السوري في بعضها مع المجتمعين التونسي والمصري على مستوى الكمّ وإن كانا يختلفان فيها على مستوى النوع، ممّا جعل مسألة التكامل الاجتماعيّ أو "الوطني" أو "بناء الأمة" حول مركزية الدولة الجديدة في سورية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال مختلفةً عمّا هي عليه في مصر وتونس. ويستحقّ ذلك التوقّف بشكلٍ مكثّفٍ لفهم الاختلافات البنيوية بين المجتمعات الثلاثة.

لقد مثّلت عملية بناء التكامل الاجتماعيّ حول مركزية الدولة الحديثة أحد أبرز تحديات ومشكلات الدولة الوطنية الحديثة في سورية في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى الآن، في حين لم تواجه تجربة بناء الدولة الحديثة في كلٍّ من مصر وتونس -بعد الاستقلال بالنسبة إلى تونس والجمهورية العربية السورية- مشكلةً في بناء الدولة المركزية بحكم ميراث الدولة المركزية الطويل لكلٍّ منهما. أمّا سورية "الانتدابية" التي استقلت، أي سورية التي تشكّلت في إطار الحدود الانتدابية الفرنسية، فلم تكن "دولةً" بل ولاياتٍ عثمانيةً شهدت أشكال الدولة الحديثة من خلال المؤسسات التي أنتجتها عملية "التنظيمات" العثمانية، وأخضعت في مرحلة "اللعبة الكبرى" للدول الأوروبية المتنافسة حول وراثة الدولة العثمانية المنهارة للاحتلال الفرنسي ثم الانتداب. وبدأت في بناء دولتها المركزية كعنصر في وحدةٍ سياسيةٍ عربيةٍ أشمل، كبديلٍ عن دويلات "الاستقلال الذاتي" "المقؤمن" الانتدابية الفرنسية التي ورثتها بعد الاستقلال. وبالتالي، فإنّ عمر الدولة الوطنية المركزية السورية لا يتجاوز سبعين سنةً، بينما يرتد نشوء الدولة المركزية التونسية والمصرية إلى قرونٍ، وعمرها المؤسسي الدستوري الحديث إلى نحو قرنٍ ونصفٍ تقريباً.

وبأخذ تغير الدساتير مؤشراً لمدى الاستقرار السياسي والاجتماعي، فإنّ سورية عرفت فوضى الدساتير وتغييرها بحيث أنها شهدت خلال الفترة من ١٩٤٣ إلى ١٩٦٩ -أي خلال خمسٍ وعشرين سنةً- ما لا يقلّ عن تسعة دساتير جديدة أو معدّلة، كان بعضها مجرد فقراتٍ أساسيةٍ عامّة (١٩٦٣-١٩٧٣)، وتعكس

^{٨٨} Edmond Rabbat, L'évolution politique de la syrie sous mandat, (Paris:Marcel RIVIERE, ١٩٢٨), P١٢.

قارن مع إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

اضطرابها المؤسسي كدولة^(٨٩). أمّا في الدول الحديثة المؤسسية التي يرتدّ عمرها المؤسسي الحقيقي إلى قرونٍ عديدةٍ مثل فرنسا، فإنّ فوضى الحكومات وسقوطها المتتالي نتيجة تغيير نتائج الانتخابات البرلمانية خلال مرحلة الجمهورية الثالثة مثلاً (١٩٠٥-١٩٤٠)، كانت هي الأشدّ في التاريخ الفرنسي، لكن هذه الفوضى كلها كانت منظّمة بقواعد الدستور. ويقابل الفوضى السورية في تغيير الدساتير مع الانقلابات استقرارٌ نسبي أكبر في النموذجين التونسي والمصري، تبعاً للتاريخ المركزي للدولة في كلّ منهما. ويكمن الفرق الرئيس في تبلور هويّة وطنية تسمح بفصل المجتمع عن الدولة أو عدم تبلورها، وغياب أو وجود جماعات أهليّة ما زالت تجمع بينهما وتخترقهما عمودياً. إنّ ما يصعب الفصل بين الدولة والمجتمع هو الرابط نفسه الذي يصعب فصل الدولة عن النظام^(٩٠). والهدف من هذه المقارنات هو الإشارة إلى هشاشة بنية الدولة المؤسسية في سورية، وسيطرة النظم أو السلطات السياسية عليها، أو دورة الانقلابات عليها، بواسطة حالة الطوارئ، وتملك سلطة الدولة وفق القاعدة المعهودة في النظام السلطاني: "دست السلطنة لمن يقتل السلطان".

التطيف

في ضوء ذلك، يمكن تطوير هذه الإشكالية إلى أنّ سقوط زين العابدين ومبارك في تونس و مصر قد أشرّ إلى سقوط نظاميهما، ودخول البلدين في مرحلة ما بعدهما. وقد حدثت خلال فترة السقوط وبعدها اضطرابات اجتماعية، اتّسمت حتى بعمليات سلبٍ ونهبٍ وقطعٍ للطرق، لكن مقترفي هذه الأفعال كانوا مجرد مجموعاتٍ لصويّةٍ إجراميةٍ انتهزت اضطراب الفترة الانتقالية، وانهيار جهاز قوى الأمن الداخلي، بينما يختلف الوضع جذرياً في سورية من حيث أن انهيار النظام السياسي في البلدان المركّبة الهوية عموماً، والتي ينتمي إليها المجتمع السوري ومجتمعات الهلال الخصيب والجزيرة العربية خصوصاً يحتمل انهيار الهيئة الاجتماعية برمّتها معه، ودخول المجتمع في مرحلة تمزّق اجتماعي وإثني وطوائفي ومناطقية، يشكّل "التطيف" ديناميّتها

^{٨٩} حاول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أن يقضي على هذه الفوضى بالاستفتاء على ما دعي بـ" الدستور الدائم" في العام ١٩٧٣، والذي أتى قريباً من دساتير الديمقراطيات الشعبية، غير أن استمرار حالة الطوارئ، وتعوّل النظام الأمني أطاح بالحقوق التي ينص عليها. وقد بناه الأسد على أساس النظام الرئاسي الواسع الصلاحيات بما هو أوسع من صلاحيات الرئيس في النظم الرئاسية المعهودة، أي أنه صممه على حجمٍ تصوره لدوره. وقد سمي -سياسياً- بالدستور الدائم، ذلك أن هذا الدستور وكل دستورٍ يحمل في داخله آليات تعديله. وكانت هذه التسمية تعكس جوهرياً مبدأ الاستقرار كبديلٍ عن الفوضى والاضطراب. وكان دستور العام ١٩٧٣ متناسباً مع روح دساتير دول العالم الثالث، لكنه شاخ بعد ذلك وتآكل، في حين تمسكت به النخب الحاكمة لأسبابٍ سلطوية، واستمرت تحكم بدستور "أكل الدهر عليه وشرب" في كثيرٍ من مواده، إلى أن فرضت حركة الاحتجاجات على هذه النخبة القبول بمبدأ تعديله أو تغييره من خلال عقد جمعية تأسيسية.

^{٩٠} "الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة" (تحليل سياسات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=٥d٠٤٥bf3-٢df٩-٤٦cf-٩٠a٠->

d٩٢cbb٥dd٣e&resourceId=٦c٢be٦d٤-eacd-٤٦e٦-b٠٦d-٨٤٥٨٠١٨٩٦c٢f

الأساسية، أو تحوّلها إلى "مجتمع عسبوي" وذلك تبعاً لاستتفار الانقسامات العمودية الطائفية والمذهبية والجهوية والعشائرية التقليدية لعصبيّاتها، التي استقرّتها أفعال السلطة الأمنية واستنارتها كدينامياتٍ دفاعيةٍ ضدّ "الصائل" عليها (درعا، دوما، حمص). كما تماهي بعضها في المقابل بوتائر مختلفة مع سلطة الدولة، ليس بسبب الشبكات الزبائنية التي تربط وكلاءها الاجتماعيين مع منافع الدولة فحسب، ولكن أيضاً بسبب تكوّن الطائفي الذاتي، وممارسة سلوكها كأقليةٍ مترابطةٍ في أوقات الشدائد، تجاه مخاوفها على أمنها الذاتي، وليس لأنها تعتبر أن النظام نظامها بالضرورة، فلم يكن النظام السوري قطّ نظاماً الطائفة المسيحية أو العلوية أو غيرهما.

وتظهر استتارة التكوّن الطائفي ودينامياته في ارتفاع مخاوفها من مظاهر ومؤشّرات ومقاطع "التطيف" (نسبةً إلى الطائفية) المباشر وغير المباشر في بعض اتجاهات الحركات الاجتماعية الاحتجاجية السورية^(٩١) التي تتمّ على مستوى الهيكل الديانيّ- المذهبيّ في الوسط الإسلاميّ السنّي، مع التشديد بأن وجود وزنٍ ما لاتّجاه "سنوي" لا يعني أبداً خلط "الطفل مع غسيله المتسخ"، فحركات الاحتجاج ليست سنويةً- سواء كانت مظاهر التطيف فعليةً من داخل بعض اتجاهاتها وفق آليات الوعي الزائف أو المقلوب بالواقع من تحويل التناقض مع النظام إلى تناقضٍ مع طائفةٍ أو طوائفٍ معينةٍ متماهيةٍ معه في أوقات الشدائد، أو كانت مفتعلةً من قبل لاعبين من خارجها يهّمهم تحويل الحركة الاحتجاجية عن مطالبها التنموية الديمقراطية الجوهرية، وإصاق "التطيف" بها، لتبرير قمعها والفتك بها. ويمثّل "التطيف" بغضّ النظر عن قواه الدافعة بهذا المعنى "الثوب المتسخ" و"الكريه" فيما يجري.

لكنّ ما حصل في النهاية خلال خمسة شهور (آذار/مارس- تموز/يوليو) بفعل مؤشّرات "التطيف" -بغضّ النظر عن قواها الدافعة مادام يتمّ في النهاية إنتاج ديناميات "التطيف"- هو أنّ التوتّر الطائفي قد بلغ أعلى وتائر الشدة في المدن والأحياء المختلطة إلى درجة تشكّل سوقين في كلّ من حمص واللاذقية، وهجرة أبناء كلّ طائفةٍ من أحياء الطائفة الأخرى، واضطرار القرى العلوية الأربع في محيط جسر الشغور إلى النزوح إلى أماكنٍ أخرى، وتوتّر العلاقات بين كلّ من بانياس وجبلة من جهةٍ وبين محيطهما، وتوتّر العلاقات الأهلية

^{٩١} ظهر التطيف غير المباشر من خلال الشعارات ضد حزب الله وإيران. وعلى الرغم من أنّ بعض النخب السياسية المعارضة كانت توتّر هذه الشعارات لأسباب تحالفاتها ورواها، فإن جوهر انطلاقها في الحركات الاحتجاجية كان كنايةً مجازيةً عمّا يعتبره مطلق الشعارات سيطرة طائفية علوية أو "نظام الطائفة العلوية" في ظلّ الضخّ السلفي الدعوي للمزج بين محاربة التشيع ومحاربة الطائفة النصيرية (العلوية).

في كلِّ منها، وانتشار جرائم الكراهية الطائفية المتبادلة من قبل متطرّفي الطرفين أو من قبل عصابات إجراميةٍ سياسيةٍ يهّمها توتير الوضع الطائفي لأسبابها، وتصفية بعض المجموعات المسلّحة المنتقضة لحساباتها الثأرية مع حوادث الثمانينيات بشكلٍ ثأري طائفي كما تمّ في جسر الشغور^(٩٢)، واضطرار الدولة لتشكيل لجان أمن ذاتي للأحياء في كلِّ من حمص واللاذقية لفترةٍ مؤقتةٍ، وهذا لم يحدث إلا في تاريخ الحرب الأهلية اللبنانية، وإن كان المشهدان السوري واللبناني مختلفين.

من المعروف سوسيولوجياً- بالمعنى العلمي وليس المعياري- في شروط الأزمات الكبرى والشدائد أن تصطف "الأقليات" الطائفية بشكلٍ متراصٍ، إذ تتميز الأقليات عن الأغلبية في مراحل انحطاط الهيئة الاجتماعية بوجود شعورٍ داخلي يوحدها في مواجهتها. وهذا ما يفسّر أنّ الأقليات متراصّة في الأزمة الراهنة في سورية، بينما الأغلبية السنيّة منقسمة حولها، فيبرز سلوك الأقلية الطائفي المرتاع وسلوك الأغلبية المنقسم بسبب عدم شعورها بأنها أقلية. ويشكّل هذا مع انبعاث الترابطات العشائرية والطائفية والمناطقية، وحضور الوعي الأيديولوجي الزائف والمقلوب والعصابي بالتناقض مع النظام كتناقض طائفي معه وكناية عن ذلك مع حزب الله وإيران، كمؤشّر انحطاط اجتماعي وسياسي، يشير إلى إخفاق عملية التكامل الاجتماعي أو الوطني في سورية، بسبب الاستبداد وليس بسبب أيّ شيءٍ آخر. إذ أخيراً "يترافق الانحطاط والانكماش الاجتماعيان بعودة التقسيمات العمودية التي تخلق أنماط حياةٍ متميّزة ومتفاوتة بشدّة بين الجماعات" و"كلّ مجتمعٍ يتحوّل في مرحلة انحطاط نظامه الاجتماعي إلى مجتمعٍ عصبوي"^(٩٣)، بينما يتمثّل الجوهر الموضوعي للحركات الاحتجاجية في أنه انتفاضة المهمّشين الطرفين سياسياً وتتمويماً على النخبة الحاكمة الضيقة في المركز، وإن كان شكل وعي بعض اتّجاهاتها يتّخذ شكل الوعي الزائف أو المقلوب "التطيفي" بالجوهر الاجتماعي-السياسي للتناقض.

^{٩٢} من أجوبة القيادي السياسي السوري رجاء الناصر عن أسئلة الباحث.
^{٩٣} غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

مشاهد احتمالية كئيبة بين التمزق والتسوية التاريخية

ميزان القوى الجديد

أنجزت حركة الاحتجاجات الشبابية والشعبية بجسارتها وتضحياتها الملحمية و التراجيدية وسلميتها المهيمنة واقعاً موضوعياً جديداً في عملية التغير الاجتماعي الكبرى والحادة الجارية في المجتمع السوري، ذا دينامية ذاتية في قوى دفعه، بمعنى أنه لا يمكن الرجوع عنه. وتتمثل موضوعية هذا الواقع في وصول أزمة النموذج (Paradigme) التسلطي القديم للعلاقة بين التنمية والديمقراطية؛ وبين إغناء المراكز ورفع وتأثر تسلطها وإفقار الأطراف وزيادة تهميشها؛ إلى نهايتها، أي إلى الأزمة البنيوية المنكشفة، التي لم تعد الإصلاحات "الجزئية" و"الانتقائية" فيه مجدية للخروج به من أزمتها. ويتمثل الوجه الآخر في أنه أنتج ميزان قوى جديداً، إذ لم يعد بإمكان النظام أن يحكم بوسائل وآليات ومدركات ومؤسّسات "الباراديغم" القديم ما قبل آذار/مارس ٢٠١١، بينما ليس قابلاً للإسقاط في الوقت نفسه، سواء أكان ذلك عبر حركة الاحتجاجات، أم تدخل الجيش (المشهدان التونسي والمصري)، أو محاولة شقّه التي ظلّت في حدود التمردات الفردية ولم ترتق إلى انقسامات فعلية، أم عبر التدخل الخارجي (المشهد الليبي)، أم عبر العقوبات الاقتصادية والسياسية.

يترافق ذلك مع عمل النظام كفريق متباين لكنه متنسق استراتيجياً في النهاية، ويعكس ذلك تماسكه السلطوي، ومحدودية احتمالات تحوّل التباين فيه وفق المؤشّرات الراهنة والمتوقعة -في حال استمرار الاتجاهات الحالية- إلى انقسام بنيوي، سيحدث إن حدث بشكل مفاجئ للتوقعات، ولا سيما بعد العقوبات الأوروبية والأميركية "الغبية" التي حوّلت من هو قابل للانقسام من داخل النظام إلى أشدّ المتماسكين معه مصيرياً، ومشهد محاكمات الرئيس المصري السابق حسني مبارك وأولاده وكبار معاونيه التي لا يرغب أيّ من أركان النظام أن يجد نفسه في وضع مشابه لها. ولتوضيح ذلك فإنّ أيّ منظومة اشتغال لأيّ نظام تتألف من متغيّرات خارجية (Exogene) ومتغيّرات داخلية (Endogene). وفي ضوء العلاقة بين المتغيّرات الخارجية والمتغيّرات الداخلية في منظومة الاشتغال السورية، فإنّ مجالها التأثيري يتحدّد حتى الآن بإضعاف النظام لدوافع شتى وليس بإسقاطه. بل إنّ ضغط المتغيّرات الخارجية على النظام يعزّز تماسك المتغيّرات الداخلية في النظام، وإن كان يُضعفه سياسياً على مستوى الدور الإقليمي، ذلك أنّ المتغيّرات الخارجية تضع المشهد

السوري في إطار رؤيةٍ أشمل لاستقرار النظام الإقليمي، الذي يمثّل لبنان أكثر حلقاته هشاشةً من زاوية النّفوذ السوريّ فيه. وفي هذا السياق، فإنّ مصالح اللاعبين الإقليميّين والدوليين تعمل كافةً لحساب النظام السوري.

التسوية التاريخية: تطابق التفاهم السياسي مع التفاهم الوطنيّ

إنّ الواقع الحرج الجديد المتمثّل في موازين القوى الجديدة يتلخّص في استحالة عودة النظام إلى ما كان عليه قبل آذار/مارس ٢٠١١ كما محدودية وضعف مؤشرات سقوطه من داخله أو خارجه. وتظهر سمات الواقع الجديد أولاً في مجتمعٍ مركّب الهوية، وصل إلى درجة الانقسام بل والاستقطاب و"التطهير" المتبادل أحياناً من قبل الطوائف المتماهية مع استمرار النظام، ومن التيارات المتطرّفة في الاتجاهات المقابلة، وصولاً إلى تشكل أسواق مزدوجة ولجان أمن ذاتي في مناطق وأحياء ومدن الاحتكاك والتماس الجديدة؛ وثانياً، في وضعيةٍ لا بديل لسقوط النظام معها بطريقة الانهيار الكليّ سوى بانهيار الهيئة الاجتماعية برمتها مع انهياره، بل وانهيار كامل الإقليم من العراق إلى الخليج والجزيرة في التمزق الطوائفي والمناطقية والعشائري؛ وثالثاً، في ظلّ انقسام المعارضة السورية، وعجزها عن تشكيل كيان ائتلافي موحد حول المرحلة الانتقالية المقبلة، ورابعاً، في ظلّ عجز الحركات الاحتجاجية عن إنتاج قيادةٍ داخلية مستقلة نسبياً لها من داخلها تحضر كلاعبٍ سياسي مستقلٍ نسبياً بين اللاعبين، وتمثّل دور الوكيل الاجتماعي عن حركة التغيير الديمقراطي، ويطوّر روح الحركات من الاحتجاجية السلبية إلى برنامج وطني ديمقراطي بديل، من صياغة قواعد لعبةٍ اجتماعية-سياسيةٍ جديدةٍ يقوم جوهرها على التوصل إلى "تسويةٍ تاريخيةٍ" بين الفاعلين الاجتماعيين-السياسيين تقوم على "دفن الباراديغم" القديم، والتوافق على باراديغم ديمقراطي حقيقي وجدّي جديد بروح التسوية التاريخية يقوم على القطيعة مع الباراديغم السابق، كما يقوم على القطيعة مع "مشهد لعنة الفراغة" وهو إدخال تحسيناتٍ وتطويراتٍ وإصلاحاتٍ انتقائيةٍ سياسيةٍ وقانونيةٍ تحاكي النموذج المصري في مرحلة السنوات الأولى لمبارك في مصر، وبالتالي أن يتوافق اللاعبون-الفاعلون على مرحلةٍ انتقاليةٍ للتحوّل بأقلّ الكلف الاجتماعية من النظام القديم إلى نظامٍ جديدٍ وبديلٍ بالفعل (ادفنوا أمواتكم وانهضوا). ومثّل كلّ (باراديغم) جديدٍ، فإنه ينطلق من مجموعة فرضياتٍ لكن التجربة هي التي تثبته، وهي في شروط سورية: رفض التدخل الخارجي، ورفض الطائفية، ورفض التسلح. في الواقع، سيبقى هناك كثيرون مع التدخل الخارجي، كما سيبقى كثيرون مع إثارة الطائفية من منطلق التحشيد والتعبئة، غير عابئين بالدرس التاريخي

الذي يتلخّص كما يكتّفه عزمي بشارة في "أن ثورةً تقوم على تجبيش طائفي أو هوياتي بشكل عام، وينقسم خلالها المجتمع إلى هويّاتٍ لن تقود إلى تعدديةٍ سياسيّةٍ وفكريّةٍ في إطار المجتمع ككل، بل تقسّم المجتمع إلى مجتمعاتٍ. ولا يلبث أن يتخذ هذا الشرذمة شكل مجتمعاتٍ سياسيّةٍ تقضي إلى انقسامٍ إلى كياناتٍ سياسيّةٍ"^(٩٤) مفذّلة في الاحتمالات الأسوأ.

وفي المنظور البحثي لعلاقات السقوف السياسية مع السياسة العملية نفسها، فإن طرح الحركات الاحتجاجية لشعار "إسقاط النظام" يتطلب من السياسيين بالضرورة "التفاوض" معه. وسيكون الخلاف إذًا: هل سيتم التفاوض من مواقع القوة أم من مواقع الضعف؟ ولكن من يستطيع أن يحدد حدود القوة والضعف؟ فليس الأمر في السياسة العمليّة قصة "استلامٍ وتسليمٍ"، إنما طرح رؤية "التسوية التاريخية" هو ما يجرح اللعبة الأمنية- العسكرية المسيطرة التي قد تعتبر وجود بنديّة في يد أحد المتظاهرين أو بعضهم دليلاً على مؤامرةٍ مسلّحةٍ. وهذه اللعبة لا تهمها التسوية التاريخية، فهي مستعدة لأن تخوض الحرب حتى لو طالّت سنواتٍ قياساً على سنوات الثمانينيات، مطمئنّةً نسبياً إلى ركائزها الداخليّة، التي قد تتصدّع وتتغيّر في عمليّة التغيير الاجتماعي الكبرى الراهنة، وإلى عدم تحطّي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا حدود إضعاف النظام إلى إسقاطه لدوافعها الخاصّة بإرضاخ المنطقة كلّها للتفوق الإسرائيلي، وفرض التسوية بما حصل، وليس لعيون الشعب السوري المتأجّجة بالحرية والديمقراطية وبعدالة التنمية ويضاف إلى ذلك عدم قدرة هذه القوى على إسقاط النظام بشكلٍ مباشرٍ بالفعل. بينما يوجد في الطرف المقابل من هو متورّط في هذا "الفخ" من موقع يعتبره موقع المعارضة، وفي عدادهم فئة "المجانين" الذين انشقّوا عن الجيش بقيادة هرموش، وتورّطوا في لعبةٍ استخباريّةٍ كبرى، ثم أصبحوا يستجدون ممّن يرضى "الجوءهم" أداء دور من يستخدمهم، بينما يرتهن استجداؤهم بمن استغلّ مشاعرهم حسب إيقاع مصالحه. وهؤلاء لن يتمكنوا من التحرك إلا بترخيصٍ، لكن قيمتهم محدودة، إذ يجري الاستغناء عنهم متى ما حدث متغيّر جديد. فلقد كانوا لأسبابٍ شتى من الحمقى "العسكريين" وليس بالضرورة من المعارضين. وهكذا يتكرّر بعض من اللعبة العراقية، بينما كانت قواعد اللعبة تفترض أن يعمّقوا انقسام الجيش من داخله وليس عبر الانشقاق الباهت عنه.

^{٩٤} عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قيد النشر).

لا يستطيع المفكر والباحث الرصين المرجعي الذي يحدّد وظيفته في طرح الرؤية، أياً كان بحكم الضرورة المطلقة لرصانة تقاناته وبروتوكول مقارباته البحثية والفكرية بغضّ النظر عن قيمه المعيارية الخاصة التي تغري عادةً بالتبشير، أن يجازف ويذهب بعيداً بأكثر من حدود الفهم والطرح العام للاستراتيجيات والسياسات، التي تكفل الانتقال من "دفن" النموذج القديم، و"النهوض" لبناء النموذج الحيّ الجديد، حتى لو كان لديه قولٌ فيها، فهذه مهمة سياسية عملية يتولّاها الفاعلون السياسيون - الاجتماعيون في عملية التغيير الاجتماعي الجديدة فيما إذا قبلوا النظر إلى "التسوية التاريخية". ولا يبدو أنّ أياً من الفاعلين السياسيين قد قبلها كرؤية، فالنظام يطرح مشهداً أقرب إلى المشهد المصري في النصف الأول من الثمانينيات يقوم على طرح إصلاحاتٍ تحوّل النظام من نظام تسلطي إلى نظام نصف تسلطي بقيادته وضمن السقف السياسي الذي سيحدّده له، بينما لا تستطيع المعارضة على مختلف كتلها التقليدية الثلاث (إعلان دمشق والإسلامية في الخارج وهيئة التنسيق الوطني الديمقراطي في الداخل) أن توافق على فلسفة "الملعب المقيد".

وهذه التسوية فيما إذا قبلها اللاعبون على أساس قواعد "الملعب المنبسط"، ستفرض على كلّ منهم عملية إعادة هيكلةٍ لدوره ووظائفه وقواه، وفي عملية إعادة الهيكلة لابدّ أن تحدث في ضوء خبرة التجارب المقارنة للمجتمعات التي تحوّلت من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطيةية انقسامات حول التسوية نفسها. لكن ليست هناك تجربة انتقالية واحدة لم يحدث فيها ما يشبه عملية إعادة هيكلة الأدوار والانقسامات ونشوء تحالفات جديدة. ومن هنا فإن ما يبرز على مستوى الرؤية هو أنّ التوافق على الدخول في "تسوية تاريخية" سيشكّل في حدّ ذاته انطلاقةً مرحليةً جديدةً، تتسم بالفرز والصراع والاستقطاب حول قواعد بناء اللعبة الاجتماعية - السياسية الجديدة البديلة عن انهيار الهيئة الاجتماعية والإقليم. وبلغة علم الاستشراف الاستراتيجي يفرض طرح "التسوية التاريخية" على جدول الأعمال فرزاً مباشراً في صفوف كافة اللاعبين بين من سيقفون قبل الفعل (Preactif) متمسكين بالنظام من قبل "صقور" السلطة، أو بإسقاطه من قبل "صقور" المعارضة، وبين من يستحثّون التغيير التاريخي الجديد، ويحرّضونه (Proactif)، ذلك أنّ "التسوية التاريخية" تطلق دينامياتٍ جديدةً في عملية التغيير، لكنها تتسم بأنّ كافة اللاعبين يؤثرون في هذه العملية، ويخوضون صراعاتهم فيما بينهم أو مع غيرهم من خلال الانضباط بقواعدها.

يمكن إدراج رؤية "التسوية التاريخية" على مستوى الإطار النظري المرجعي في أحد أبرز محددات علم السياسة لمعنى السياسة، وهو أنّ "السياسة هي فنّ المساومة والتسوية، وأنّ المساومة والتسوية وسيلتان ضروريتان من وسائل التراضي الاختياري، والتراضي الاختياري هو أرفع صورة من صور التفاهم في المجتمع الراقي"^(٩٥)، وأمّا غايته فهي الحرية. ويأخذ هذا

التفاهم في شروط المجتمع السوري المركّب الهوية والمنقسم في وقتٍ واحدٍ بالضرورة شكل "التفاهم الوطني". بشكلٍ تكون فيه "التسوية التاريخية" هي "الوعي المطابق" -بلغة ياسين الحافظ- للخروج من الأزمة البنيوية الراهنة. بل إن التفاهم الوطني هو السدّ الوحيد أمام البلقنة الطوائفية للمنطقة من العراق إلى لبنان. والمسألة هنا هي سورية وليس نظامها، فإذا ما انهارت سورية انهار الإقليم برمّته، ولن تقوم قائمة لأحدٍ فيه بل لأطرافه الأقوياء، وسيكون دور إسرائيل -ليس الآن بل مستقبلاً- هو دور "العاقل" بإخضاع المنطق على خلفية تفكّكها وهزيمتها التاريخية. وهذا الوعي يكتسب هنا صفة الوعي التاريخي، وليس صفة الوعي الاعتيادي. وصفة الوعي المستبق للحدث، وليس الذي يقف خلف الحدث. وهو ما قد يفتح الباب أمام عملية تحوّل سياسي من التسلطية إلى الديمقراطية. فما البديل عن "التسوية التاريخية" في مثل شروط المجتمع السوري المركّب الهويةّ سوى الصراع المستدام والتفكّك وربما الانهيار؟

^{٩٥} حسن صعب، علم السياسة، ط٧، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٢٩.